من صـــور التعدد
بين الصناعة النحوية والمعنى

إعداد الدكتور

علي حسن عبد اللّه

الأستاذ المساعد بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

Email: Ali-Abdullah@yahoo.com

الملخص :

من صور التعدد بين الصناعة النحوية والمعنى

للدكتور/ علي حسن عبد الله

تأكيد العلاقة بين الإعراب والمعنى الدلالي، وأن كلًّا منهما يؤثر في الآخر؛ فإن العرب ما كانت لتجزع من اللحن في الإعراب لو لم يكن مؤديا إلى فساد المعنى، وما كانت لتحرص ذلك الحرص على الإعراب لو لم يكن يعمل في إبراز المعنى وإظهاره، العلاقة بين الصناعة النحوية والمعنى أكثر من أن تحصى، وأعظم من أن تستقصى؛ فالصلات بينهما قوية، والوشائج محكمة، وتأثر كل منهما بصاحبه مما لا يستغنى عنه ، فساد الإعراب مبني على فساد المعنى، وفساد المعنى مقتضٍ لفساد الإعراب؛ لهذا ضعفت قول من ذهب إلى نصب (شهداء) في قوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ" على أنه حال مِنَ الضَّمِيرِ فِي (قَوَّامِينَ)؛ لأن فيه تخصيص القيام بِالْقِسْطِ إلى معنى الشهادة فقط، ورجحت نصبه على أنه خبر ثان لـ (كان)، تآزر الصناعة النحوية والمعنى في كثير من قضايا التعدد،

ومن مسائل هذا الباب ما وضعه النحويون للاختبار، ولا يوجد نظير تراكيبه في لسان العرب، مثل: تعدد المبتدإ في نحو: زيدٌ عمرٌو بكرٌ هندٌ ضاربتُه في داره من أجله.

الكلمات المفتاحية : صور – تعدد – الصناعة – الإعراب – المعنى.

Email: Ali-Abdullah@yahoo.com

Arabic Abstract:

From the images of pluralism between the grammatical industry and meaning

Dr. Ali Hassan Abdullah

To emphasize the relationship between expression and semantic meaning, and that each of them affects the other; the Arabs would not be disturbed by the melody in the expression if it did not lead to the corruption of the meaning, and was not keen to be careful to express if not working to highlight and show the meaning.

The relationship between the grammatical industry and the meaning is more than to be counted, and greater than to be explored; the links between them are strong, and the ties are firm, and each of them is influenced by his companion, which is indispensable

The corruption of the expression is based on the corruption of meaning, and the corruption of the meaning is necessary for the corruption of the expression. For this reason, the words of the one who went to the monument (martyrs) were weak in saying: "O ye who believe! The allocation of the sum to the meaning of the certificate only, and was likely to be assigned as a second story to (the).

The synergy of grammatical industry and meaning in many issues of pluralism.

One of the issues of this section is what the grammarians put to the test, and there is no similar structure in the tongue of the Arabs, such as: the multiplicity of beginner in the direction of: Zaid Amr Bakr Hind fought him in his house for it.

Key words: pictures - plurality - industry - syntax - meaning.

Email: Ali-Abdullah@yahoo.com

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مُقَدِّمَة :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، بعثه الله بالحنِيفِيَّة الواضحة والدين القويم، فهدى الناس من الضلالة، وبصَّرهم من العمى، وأخرجهم من الظلمات إلى النور، وعلى آله وصحبه مصابيح الظلام، وهُداة الأنام، أولي الآراء الراجحة، والحجج الواضحة، والمنهاج المستقيم، وعلى من سلك طريقه واقتفى أثره وتبع سنَّته إلى يوم الدين.

وبعد

فمنذ أن درجت على مدارج العلم متخصصا في دراسة النحو والصرف، وأنا مهموم بدفع وَصْمَة وُصِمَ بها النحو العربي ظلما، ألا وهي (الجفاف).

ويقصد به أن النحو حجرُ عثرة في طريق المعنى، أو أن النحو بقواعده وأحكامه في واد، والمعنى في واد، أو أن النحاة يهتمون باللفظ والإعراب دون المعنى.

وهي دعوى قديمة تصدى لها ابن جني في (خصائصه) تحت عنوان: باب في الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ، وإغفالها المعاني.

بَيَّنَ فيه . رحمه الله . أن عناية العرب بالمعاني ليست بأقل من عنايتهم بالألفاظ، قال:

" فإذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظها وحسنوها، وحموا حواشيها وهذبوها، وصقلوا غروبها (أطرافها) وأرهفوها، فلا تَـرَيَنَّ أن العناية . إذ ذاك . إنما هي بالألفاظ، بل هي عندنا خدمة منهم للمعاني، وتنويه بها، وتشريف منها ... ".(١)

ويقول في (باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى):

"... فإذا مر بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه، ولا تسترسل إليه، فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفًا لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى

---

١ الخصائص لابن جني ٢١٨/١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.

على ما هو عليه، وصححت طريق تقدير الإعراب؛ حتى لا يشذ شيء منها عليك، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه".([1])

ويقول: " باب في تجاذب المعاني والإعراب: هذا موضع كان أبو علي –رحمه الله– يعتاده، ويلم كثيرا به، ويبعث على المراجعة له، وإلطاف النظر فيه، وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين: هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه، فمتى اعتورا كلامًا ما أمسكت بعروة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب.

فمن ذلك قول الله تعالى: "إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ" ([2])، فمعنى هذا: إنه على رجعه يوم تبلى السرائر لقادر، فإن حملته في الإعراب على هذا كان خطأ؛ لفصلك بين الظرف الذي هو "يوم تبلى"، وبين ما هو معلق به من المصدر الذي هو (الرجع)، والظرف من صلته، والفصل بين الصلة والموصول الأجنبي أمر لا يجوز؛ فإذا كان المعنى مقتضيا له والإعراب مانعا منه احتلت له؛ بأن تضمر ناصبا يتناول الظرف، ويكون المصدر الملفوظ به دالًّا على ذلك الفعل، حتى كأنه قال فيما بعد: يرجعه يوم تبلى السرائر، ودل "رجعه" على "يرجعه" دلالة المصدر على فعله "([3]).

وجهود النحويين في هذا الباب عظيمة جليلة، وسأفرد لذلك مبحثا خاصا بمشيئة الله تعالى ([4]).

وهذا البحث نسج على منوالهم، ولَبِنَةٌ في صرح بنائهم، وقد جاء بعنوان: من صور التعدد بين الصناعة النحوية والمعنى.

راعيت فيه إظهار هذا الجانب المشرق من لغتنا، وربطت فيه بين الصناعة النحوية والمعنى فيما يخص ظاهرة التعدد في الأبواب النحوية، فربطت بين الوجوه الإعرابية والمعنى، وجعلت اختيار الوجه الإعرابي خاضعا لسلامة المعنى واستقامته؛ فيصح الإعراب بصحة المعنى، ويفسد بفساده.

---

١ المرجع السابق ١/٢٨٤، ٢٨٥.

٢ سورة الطارق ٨، ٩.

٣ الخصائص٣/٢٥٨، ٢٥٩.

٤ انظر ص١٠.

وأعني بالتعدد ما لم يكن أصله متعددا، كالخبر، والحال، والنعت ... إلخ؛ لذا لا يدخل في هذا الباب:
المتنازعان، ولا مفعولا (ظن) وأخواتها، ولا المفاعيل الثلاثة في باب (أعلم و أرى)؛ فالأصل في هذا كله التعدد لا الإفراد.
ولم يكن هدفي حصر أبواب التعدد بقدر ما كان الهدف الأسمى، والغرض الأوفى هو إيضاح هذا التعاضد، وإظهار هذا التآزر بين هذين الركنين المتناغمين (الصناعة النحوية والمعنى).

الدراسات السابقة

سبقت هذه الدراسةَ دراساتٌ كثيرة دارت حول:
الإعراب والمعنى، أو اللفظ والمعنى، أو الصناعة والمعنى، ومن ذلك:
١. أثر اختلاف الإعراب في تحديد المعاني، د. عبد القادر بوزياني.
٢. أثر اختلاف الإعراب في توجيه المعنى في كتب معاني القرآن وإعرابه، هدى صالح محمد آل محسن الربيعي، رسالة دكتوراه، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة.
٣ـ أثر تعدد الإعراب في توسع المعنى عند الزمخشري في الكشاف، د. أسعد عبد العليم السعدي.
٤. أثر المعنى في تأويل العكبري مشكل إعراب الحديث النبوي الشريف، سامي جابر حسين الطويل، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة.
٥. أثر المعنى في تعدد وجوه الإعراب عند أبي جعفر النحاس، دراسة تطبيقية في سورة المائدة، د. عبد العزيز موسى درويش علي وزميليه، كلية الأميرة عالية، جامعة البلقاء التطبيقية.
٦ـ أثر المعنى في تعدد وجوه الإعراب في كتاب التبيان في إعراب القرآن للعكبري، إبراهيم حسين علي صنبع، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى.
٧ـ الأوجه الإعرابية بين الصنعة النحوية والمعنى في شرح الهداية للمهدوي، ضحى علي حسن، رسالة ماجستير ، كلية التربية، جامعة القادسية بالعراق.
٨ـ إعجاز القرآن بين النحو والبيان، الأستاذ عبد المعطي سالم، مجلة القبس، عدد ٦،ص١-٤٦,

٩. الإعراب سمة العربية الفصحى د. محمد إبراهيم البنا.
١٠. الإعراب وأثره في ضبط المعنى، دراسة نحوية قرآنية، إعداد د. منيرة بنت سليمان العلولا، وأصله رسالة دكتوراه بإشراف د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) .كلية التربية للبنات بالرياض.
١١. الإعراب وعلاقته بالمعنى في النحو العربي، د. محمد إبراهيم محمد عبد الله.
١٢. الإعراب والمعنى وعلاقتهما بظاهرة تعدد الاحتمالات في التوجيه النحوي، عمر مفتاح سويعد.
١٣. البعد الدلالي في الخلافات النحوية في إعراب آيات القرآن الكريم، شريف عبد الكريم النجار، مجلة الدراسات اللغوية، أكتوبر– ديسمبر ٢٠٠٣م، عدد ٣ ،ص٧–٩٢,
١٤. بين الصناعة النحوية والمعنى عند السمين الحلبي في كتابه الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، د. محمد عبد الفتاح الخطيب.
١٥. التأويل النحوي وأثره في توجيه المعنى في تفسير الفخر الرازي، علي بن محمد بن أحمد الشهري، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى.
١٦. التعارض بين تأويل المعنى وتقدير الإعراب في النحو العربي، صاحب جعفر أبو جناح.
١٧. الجملة العربية والمعنى، د. فاضل السامرائي.
١٨. الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، د. مراجع عبد القادر بالقاسم الطلحي، وأصله رسالة جامعية من كلية الآداب والتربية، جامعة قار يونس، ليبيا.
١٩. دراسات في الإعراب، د. عبد الهادي الفضلي.
٢٠. الدراسة النحوية بين اللفظ والمعنى، د. محمد يسري زعير، وهو مستل من مجلة الزهراء (كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بجامعة الأزهر بالقاهرة) العدد الخامس.
٢١. دفاع عن القرآن الكريم: أصالة الإعراب ودلالته على المعاني في القرآن الكريم واللغة العربية، د. محمد حسن جبل.
٢٢. دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء، بتول قاسم ناصر.

٢٣. ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، أحمد سليمان ياقوت.
٢٤. العربية والإعراب، عبد السلام المسدي.
٢٥ـ العلاقة بين المعنى والإعراب في الدرس النحوي، د. محمد سعيد صالح ربيع الغامدي، نشر مجلة جامعة الطائف للآداب والتربية.
٢٦ـ العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، د. محمد حماسة عبد اللطيف.
٢٧. عوامل الإعراب وآثارها د. غريب عبد المجيد نافع.
٢٨ـ اللفظ والمعنى في البيان العربي، د. محمد عابد الجابري، مجلة فصول، العدد ١، المجلد ٦، سنة ١٩٨٥م.
٢٩ـ مشكلة المعنى بين النحو والبلاغة، د. محمد فؤاد أحمد، وأصله رسالة دكتوراه مقدمة لكلية دار العلوم بالقاهرة.
٣٠. المعنى في ظاهرة تعدد وجوه الإعراب، د. خليل عمايره.
٣١. المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، د. عبد العزيز عبده أبو عبد الله، وأصله رسالة دكتوراه من كلية اللغة العربية بالقاهرة ـ جامعة الأزهر.
٣٢. من أساليب القرآن بين المعنى والصناعة النحوية، د. حامد نبيل.
٣٣. النحو بين المعنى والصناعة، د. عبد المعطي جاب الله سالم، بحث منشور في مجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية جامعة الأزهر ـ العدد الثامن.
٣٤. النحو العربي بين الصناعة والمعنى، د. عبد الفتاح محمد حبيب.
٣٥ـ النحو والدلالة: مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، د. محمد حماسة عبد اللطيف.
٣٦. نظرية المعنى في الدراسات النحوية، د. كريم حسين ناصح الخالدي.

وما تناول التعدد منها فليس من ناحية تعدد الحكم الواحد نفسه (كخبرين فأكثر، أو حالين فأكثر، أو نعتين فأكثر... إلخ)، وإنما من ناحية تعدد الأوجه الإعرابية الجائزة في الكلمة الواحدة، كالابتداء، أو الخبرية، أو الفاعلية (رفعا)، وكالحالية، أو التمييز، أو المفعولية (نصبا)... إلخ.

وبهذا يمكن أن يكون هذا البحث نواة مشروع ينهض له مجموعة من الباحثين، يتناولون الظواهر النحوية الأخرى مثل: التقديم والتأخير، والحذف والذكر، والفصل والوصل، والزيادة ... إلخ، من ناحية الصناعة والمعنى.

أما منهج البحث فقد جاء على النحو الآتي:

- وضعت عنوانا رئيسا للباب أو المسألة التي وقع فيها التعدد.
- ذكرت ما قاله النحاة والعلماء والمفسرون من توجيهات نحوية في الكلمة موضع التعدد.
- رجعت الآراء والنقول إلى مظانها؛ للتأكد من تطابق الرأي ودقة الإحالة.
- تتبعت معنى الآية أو الكلمة موضع التعدد في أمهات الكتب النحوية، وكتب التفسير، وكتب معاني القرآن وإعرابه؛لبيان المعنى الذي يمكن أن توجه الآية أو الجملة على ضوئه.
- رجعت . أحيانا . إلى كتب القراءات في توجيه المعنى، إذا ما كان للكلمة قراءة أخرى، بحركة إعرابية أخرى.
- وأخيرا رجحت ما تطمئن إليه النفس بناء على الربط بين المعنى والصناعة.

وأما عن المحتوى:

- فقد بدأته بمقدمة، بينت فيها أهمية الموضوع، ومنهجه، والدراسات السابقة عليه.
- وأتبعت المقدمة بثلاثة مباحث:

الأول: تعريفات (الصناعة . المعنى).
والثاني: العلاقة بين النحو والمعنى.
والثالث: قضايا التعدد بين الصناعة النحوية والمعنى،
قسمته إلى مطالب:
الأول: تعدد المبتدإ
الثاني: تعدد الخبر
الثالث: تعدد الخبر في باب (كان) وأخواتها
الرابع: تعدد الخبر في باب (إنَّ) وأخواتها

الخامس: تعدد الحال
السادس: التعدد في باب (التنازع)
السابع: تعدد مفعولي (جعل)
الثامن: تعدد النعت والمنعوت.

- تم تأتي الخاتمة متضمنة أهم النتائج والتوصيات.
- وأخيرا: فهرس للمصادر والمراجع، وآخر للموضوعات.

أسأل الله جل وعلا
أن يعلمنا ما ينفعنا،
وأن ينفعنا بما علمنا،
وأن يتقبله خالصا لوجهه الكريم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

د. علي حسن عبد الله
الأستاذ المساعد بكلية الشريعة والدراسات
الإسلامية بالأحساء
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

المبحث الأول: تعريفات

أولا: الصناعة النحوية

الصِّنَاعَة: كل علم مارسه الرجل سَوَاء أَكَانَ استدلاليا أَم غَيره، حَتَّى صَار كالحرفة لَهُ.

وَقيل: كل عمل لَا يُسمى صناعَة حَتَّى يتَمَكَّن فِيهِ ويتدرب وينسب إِلَيْهِ. (١)

والصِّناعَةُ: ملكة نفسانية يقتدر بهَا الْإِنْسَان على اسْتِعْمَال مَوْضُوعَات مَا، نَحْو غَرَض من الْأَغْرَاض على سَبِيل الْإِرَادَة، صادرة عَن بَصِيرَة بِحَسب التَّمَكُّن مِنْهَا.(٢)

وفي الكليات:

".. وأما الصناعة فإنها تستعمل في العلم الذي تحصل معلوماته بتتبع كلام العرب".(٣)

ونقل السيوطي:

" النحو صناعة علمية يعرف بها يعرف بها أحوال كلام العرب من جهة ما يصح ويفسد في التأليف؛ ليعرف الصحيح من الفاسد ". (٤)

---

١ الكليات لأبي البقاء الكفوي ٥٤٤، تحقيق عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت

٢ معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم للسيوطي ص٩٣، تحقيق د. محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، مصر، ط. أولى ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م.

٣ الكليات ١٣٠.

٤ الاقتراح في أصول النحو وجدله للسيوطي ص٣٣، تحقيق د. محمود فجال، دار القلم، دمشق
ط. أولى، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

ثم قال:

" وبهذا يعلم أن المراد بالعلم المصدر به حدود العلوم: الصناعة ".([1])

ثانيا: المعنى

عني بكذا واعتني به، وهو معنيٌّ به ... وعنيت بكلامي كذا، أي أردته وقصدته، ومنه: المعنى.([2])

ومَعْنَى كُلِّ كلامٍ ومَعْنَاتُه ومَعْنِيَّتُه: مَقْصِدُه، وَالِاسْمُ العَنَاء، يُقَالُ: عَرَفْتُ ذَلِكَ فِي مَعْنَى كلامِه ومَعْنَاةِ كَلَامِهِ وَفِي مَعْنِيِّ كلامِه.([3])

وعنيت بالقول كذا، أي: أردت وقصدت، ومعنى الكلام ومَعْناتُهُ واحد، تقول: عرفتُ ذلك في مَعنَى كلامه وفي مَعْناة كلامه، وفي مَعْنِيِّ كلامه، أي فحواه.([4])

وفي الاصطلاح:

الْمَعْنى هُوَ الْقَصْد الَّذِي يَقع بِهِ القَوْل على وَجه دون وَجه.([5])

وقيل: ما يستفاد من اللفظ ويدل عليه.([6])

---

١ المرجع السابق، الصفحة نفسها.

٢ أساس البلاغة للزمخشري ٦٨٢/١، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.أولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٣ لسان العرب لابن منظور ١٠٦/١٥، دار صادر، بيروت، ط. ثالثة ١٤١٤هـ.

٤ الصحاح للجوهري ٢٤٤٠/٦، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار- دار العلم للملايين، بيروت، ط. رابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٥ الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري ٣٣/١، تحقيق محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، مصر.

٦ الكليات ٨٤٢.

المبحث الثاني: العلاقة بين النحو والمعنى

أستهل الحديث هنا بقول الجرمي: أنا منذ ثلاثين سنة أفتي الناس من كتاب سيبويه. (١)

وما ذلك إلا بسبب أَنَّ سِيبَوَيْهِ وَإِنْ تَكَلَّمَ فِي النَّحْوِ، فَقَدْ نَبَّهَ فِي كَلَامِهِ عَلَى مَقَاصِدِ الْعَرَبِ، وَأَنْحَاءِ تَصَرُّفَاتِهَا فِي أَلْفَاظِهَا وَمَعَانِيهَا، وَلَمْ يَقْتَصِرْ فِيهِ عَلَى بَيَانِ أَنَّ الْفَاعِلَ مَرْفُوعٌ وَالْمَفْعُولَ مَنْصُوبٌ وَنَحْوِ ذَلِكَ، بَلْ هُوَ يُبَيِّنُ فِي كُلِّ بَابٍ مَا يَلِيقُ بِهِ، حَتَّى إِنَّهُ احْتَوَى عَلَى عِلْمِ الْمَعَانِي وَالْبَيَانِ وَوُجُوهِ تَصَرُّفَاتِ الْأَلْفَاظِ وَالْمَعَانِي. (٢)

ودليل صدق هذا الكلام تلك الأبواب التي خصها سيبويه بهذه القضية، مثل:

باب اللفظ للمعاني.(٣)

باب جرى مجرى الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى.(٤)

هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فعل في المعنى، وما يعمل فيه.(٥)

باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه.(٦)

باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى.(٧)

باب وقوع الأسماء ظروفا وتصحيح اللفظ على المعنى؛ لاتِّساعِهم فى الكلام، والإيجاز والاختصار.(٨)

استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار ... إلخ.

---

١ الموافقات للشاطبي ٥/٥٣، ٥٤، تحقيق أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٢ المرجع السابق ٥/٥٣، ٥٤.

٣ الكتاب ١/٢٤، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م.

٤ المرجع السابق ١/١٧٥.

٥ السابق ١/١٨١.

٦ السابق ١/١٨٩.

٧ السابق١/٢١١.

٨ السابق ١/٢١٦.

وسيأتي في ثنايا هذا البحث ([1]) قوله في القطع:
" باب ما ينتصب على التعظيم والمدح، وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول، وإن شئت قطعتَه فابتدأتَه، وذلك قولك: الحمد لله الحميد هو، والحمد للهِ أهلَ الحمد، والمُلك للهِ أهلَ المُلك، ولو ابتدأته فرفعتَه كان حسنا... زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا مَن تخاطب بأمرٍ جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمتَ، فجعله ثناء وتعظيما، ونصبه على الفعل، كأنه قال: (أَذْكُرُ) ... " ([2]).
وفي باب (ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه):
" تقول: أتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ، لم يرد أن يكرره ولا يعرفك شيئا تُنكره، ولكنه شتمه بذلك " ([3]).

وفي باب الأمر والنهي:
"...فأما قوله عزَّ وجلَّ: " إنا كُلَّ شيء خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ "([4])، فإنَّما هو على قوله: زيدًا ضربتُه، وهو عربيٌّ كثير ...".[5]

ويشرح السيرافي قائلا:
"وأما قوله تعالى: "إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ" فإنه على قول من يقول: زيدًا ضربته.
فإن قال قائل: فأنتم تزعمون أن قول القائل: إني زيدٌ كلمته، الاختيار فيه الرفع؛ لأنه جملة في موضع الخبر، فلم اختير النصب في: "إنا كلَّ شيء خلقناه" وكلام الله تعالى أولى بالاختيار؟ فالجواب أن في النصب هاهنا دلالة على معنى لا يوجد ذلك المعنى في حالة الرفع؛ وذلك أنك إذا قلت: " إنا كلَّ شيء خلقناه بقدر "، فتقديره: إنا خلقنا كل شيء خلقناه بقدر، فهو يوجب العموم؛ لأنه إذا قال: إنا خلقنا كلّ شيء فقد عمَّ، وإذا رفع فقال: كلُّ شيء خلقناه بقدر، فليس

١ ص٤٩.
٢ الكتاب ٢/٦٢ . ٦٦.
٣ المرجع السابق ٢/٧٠.
٤ القمر ٤٩.
٥ السابق ١/١٤٨.

فيه عموم؛ لأنه يجوز أن نجعل (خلقناه) نعتا لـ (شيء)، ويكون (بقدر) خبرا لـ (كل)، ولا تكون فيه دلالة لفظه على خلق الأشياء كلها، بل تكون فيه دلالة على أن ما خلق منها خلقه بقدر.

ومثل هذا في الكلام: كلُّ نحوي أكرمته في الدار، فقد أوجبت أنه ما بقي أحد من النحويين إلا وقد أكرمته؛ لأن تقديره: أكرمت كلَّ نحوي أكرمته في الدار، وإذا قلت: كلُّ نحوي أكرمته في الدار، وجعلت (أكرمته) نعتا لـ (نحوي)، فمعناه: كل من أكرمته من النحويين فهو حاصل في الدار، ويجوز أن يكون في النحويين من لم تكرمه في الدار".([1])

ويقول: "باب ما يَظْهَرُ فيه الفعلُ ويَنتصب فيه الاسمُ؛لأنَّه مفعولٌ معه ومفعولٌ به، كما انَتصب (نَفْسَه) فى قولك: امرأ ونفسَه، وذلك قولك: ما صَنَعْتَ وأَباك، ولو تُركت النَّاقةُ وفَصِيلَها لَرَضعَها، إنَّما أردتَ: ما صنعتَ مع أَبيك، ولو تُركت الناقةُ مع فصِيلِها، فالفصيلُ مفعولٌ معه، والأَبُ كذلك، والواوُ لم تغير المعنى، ولكنَّها تُعْملُ فى الاسم ما قبلها.

ومثل ذلك: ما زلت وزيدًا حتى فَعلَ، أى ما زلتُ بزيد حتى فعل، فهو مفعول به، وما زلت أَسِيرُ والنَّيلَ، أى مع النيل، واستَوَى الماءُ والخَشَبَةَ، أى بالخَشَبَةِ، وجاء البَرْدُ والطَّيالِسَةَ، أى مع الطَّيالسةِ. وقال:

فكُونُوا أنتُمُ وبنى أَبيكم مكان الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطحالِ ([2])

وقال:

وكان وإيَّاها كحَرَّانَ لم يُفِقْ عن الماء إذا لاقاهُ حتَّى تَقَدَّدَا ([3])

---

١ شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/٧، ٨، تحقيق أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. أولى ٢٠٠٨م.

٢ من الوافر، بلا نسبة في: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/١٩٥، المفصل للزمخشري ٨٣، تحقيق د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت ط. أولى ١٩٩٣م.

٣ من الطويل، قاله كعب بن جميل بن قمير التغلبي.

انظره في: الأصول في النحو لابن السراج ١/٢١١، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٢٨٦، تحقيق د. محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر، القاهرة ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م، شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٥١، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر.

ويدلك على أنَّ الاسم ليس على الفعل في (صنعتَ) أنك لو قلتَ: اقْعُدْ وأخوك، كان قبيحا حتَّى تقول: أنتَ؛ لأنه قبيحٌ أَنْ تَعطف على المرفوع المُضْمَر، فإذا قلت: ما صنعتَ أنتَ، ولو تُركتْ هى، فأنت بالخيار، إن شئت حملتَ الآخِر على ما حملتَ عليه الأول، وإن شئت حملته على المعنى الأول".([1])

قال ابن مالك معلقا على البيت الأول:

"فإن العطف فيه حسن من جهة اللفظ، وفيه تكلف من جهة المعنى، لأن مراد الشاعر: كونوا لبني أبيكم؛ فالمخاطبون هم المأمورون، فإذا عطف يكون التقدير: كونوا وليكونوا لكم، وذلك خلاف المقصود...".([2])

وفي الباب الذي بعده: (باب معنى الواو فيه كمعناها في الباب الأول) يقول سيبويه:

" وزعموا أن الراعي كان يُنْشِدُ هذا البيت نصبا:

أَزْمانَ قومِي والجماعةَ كالذي مَنَعَ الرَّحالةَ أَنْ تَميلَ مَمِيلا ([3])

كأَنه قال: أَزْمانَ كان قومى والجماعةَ، فحملوه على (كان)؛ أنها تقعُ فى هذا الموضع كثيرا، ولا تَنقض ما أرادوا من المعنى حين يَحملون الكلام على ما يَرفع، فكأَنه إذا قال: أزمانَ قومي، كان معناه: أزمانَ كانوا: قومي والجماعة كالذي ...".([4])

ويتضح اهتمام سيبويه في هذا الجانب من ترتيبه الكلام على أساس الصحة النحوية والدلالية وعدمها؛ حيث جعل بابا أفرد له عنوانا سماه (باب الاستقامة من الكلام والإحالة)؛ إذ قال فيه:

"فمنه مستقيم حسنٌ، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب.

فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتُك أمْسِ وسآتيك غداً، وسآتيك أمس.

---

١ الكتاب ١/٢٩٧، ٢٩٨. وانظر: شرح أبيات سيبويه ١/٢٨٥، ٢٨٦.

٢ شرح التسهيل ٢/٢٦٠.

٣ من الكامل، قاله عبيد بن حصين الراعي، المعروف بـ (راعي الإبل) أبو جندل، من بني نمير.

في: شرح أبيات سيبويه١/٥٣، شرح الكافية الشافية ٢/٦٩١، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، ط. أولى، جامعة أم القرى، أوضح المسالك ١/٢٥٨، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر.

٤ الكتاب ١/٣٠٥.

وأما المستقيم الكذب فقولك: حَمَلتُ الجبلَ، وشربت ماء البحر، ونحوه.
وأما المستقيم القبيح فأنْ تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدا رأيت، وكي زيدا يأتيك، وأشباه هذا.
وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس".(١)
إن تقسيم سيبويه للكلام هنا والقواعد التي اعتمدها في هذا التقسيم جعلته يسبق كثيرا في تقديم أصول نظرية المعنى، ففي نصه هذا تكمن بذور نظرية نحوية دلالية؛ حيث تندمج ـ في تواؤم حميم ـ قوانينُ النحو مع قوانين الدلالة.(٢)
وانظر إلى هذا العرض الرائع الذي سبق به سيبويه غيره ـ فيما أرى ـ في التأصيل لما نسميه نحن اليوم (قل ولا تقل)، بل زاد هنا: (قل) في مقام كذا، وكذا، و(لا تقل) في مقام كذا، وكذا.
قال:
" هذا باب يختار فيه الرفع، وذلك قولك: له عِلْمٌ عِلْمُ الفُقَهاءِ، وله رَأَىٌ رأىُ الأُصَلاءِ، وإنَّما كان الرفعُ فى هذا الوجهَ؛ لأنَّ هذه خِصالٌ تَذكرها فى الرجل، كالحلم والعلم والفضل، ولم تُرِدْ أن تُخبِر بأنك مررت برجل فى حال تعلُّم ولا تفقُّم، ولكنَّك أردت أن تَذكر الرجل بفضلٍ فيه، وأَنْ تَجعل ذلك خَصلةً قد استَكملها، كقولك: له حَسَبٌ حَسَبُ الصالِحينَ؛ لأَنَّ هذه الأشياءَ وما يُشْبِهها صارت تَحليةً عند الناس وعلاماتٍ، وعلى هذا الوجهِ رُفع الصوتُ.
وإن شئت نصبتَ فقلت: له عِلْمٌ علمَ الفقهاءِ، كأَنَّك مررت به فى حال تعلُّمٍ وتفقُّه، وكأَنَّه لم يَستكمل أن يقال: له عالِمٌ.

وإنما فُرق بين هذا وبين الصَّوت؛ لأنَّ الصوت عِلاجٌ، وأنَّ العِلْم صار عندهم بمنزلة اليَدِ والرِّجلِ. ويدلُّك على ذلك قولهم: له شَرَفٌ، وله دِينٌ، وله فَهمٌ، ولو أرادوا أنَّه يُدْخِلُ نفسَه فى الدينِ ولم يَستكمل أن يقال: له دِينٌ، لقالوا: يَتديَّنُ، وليس بذلك، ويَتشرَّفُ وليس له شَرَفٌ، ويَتفهَّمُ وليس له فَهمٌ؛ فلمَّا كان هذا اللفظُ للذين لم يَستكملوا ما كان غيَر علاجٍ، بَعُدَ النصبُ فى قولهم: له عِلْمٌ علمُ الفقهاءِ.

---

١ الكتاب ١/٢٥، ٢٦.
٢ انظر: النحو والدلالة: مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، د. محمد حماسة عبد اللطيف ص٦٧.

وإذا قال: له صوتٌ صوتَ حمارٍ، فإنَّما أَخبر أنَّه مرَّ به وهو يُصَوِّت صوتَ حمارٍ.

وإذا قال: له علمٌ علمُ الفقهاءِ، فهو يُخبِر عمَّا قد استقرَّ فيه قبل رؤيته وقبل سَمْعِه منه، أو رَآه يَتعلَّم فاستدَلَّ بحُسْن تعلُّمِه على ما عنده من العلم، ولم يردْ أن يُخبِر أَنَّه إنما بدأَ فى عِلاج العلم في حال لقيه إيّاه، لأنَّ هذا ليس مما يُثْنَى به، وإنَّما الثناء فى هذا الموضع أن يُخبِر بما استَقرَّ فيه، ولا يُخبِر أن أَمْثَلَ شيء كان منه التعلُّمُ فى حال لقائِه".(١)

ومن هذا أيضا قوله في الفرق بين الواو والفاء:

"... ومما يدلك أيضا على أن الفاء ليست كالواو قولك: مررت بزيد وعمرو، ومررت بزيد فعمرو، تريد أن تعلم بالفاء أن الآخر مُرَّ به بعد الأول.

وتقول: لا تأكلِ السمك وتشربَ اللبن، فلو أدخلتَ الفاء ههنا فسد المعنى ... ومنعك أن ينجزم في الأول؛ لأنه إنما أراد أن يقول له: لا تجمع بين اللبن والسمك، ولا ينهاه أن يأكل السمك على حدةٍ، ويشرب اللبن على حدةٍ، فإذا جزم فكأنه نهاه أن يأكل السمك على كل حال، أو يشرب اللبن على كل حال...".(٢)

ولم يكن سيبويه وحده من اهتم بالمعنى؛ فقد أولاه النحويون أهمية كبيرة، فالجرجاني في كتابه(دلائل الإعجاز) جعل النظم يكمن في توخي معاني النحو، وأحكامه وفروقه، والعمل بقوانينه وأصوله، قال:

" اعلم أنْ ليسَ النظمُ إلا أن تضعَ كلامكَ الوضعَ الذي يَقتضيهِ علمُ النحو، وتعملَ على قوانينهِ وأُصولِه، وتعرفَ مناهجَه التي نُهِجتْ فلا تزيغَ عنها، وتحفَظ الرُّسومَ التي رُسمتْ لك، فلا تُخِل بشيء منها؛ وذلك أنَّا لا نَعلم شيئا يبتغيهِ الناظمُ بنَظْمه غيرَ أنَ ينظرَ في وُجوهِ كل بابٍ وفُروقهِ، فينظرَ في "الخبرِ" إلى الوجوهِ التي تَراها في قولك: "زيدٌ منطلقٌ" و "زيدٌ يَنطلِقُ"، و "ينطلِقُ زيدٌ" و "منطلِقٌ زيدٌ"، و "زيدٌ المُنطلِقُ" و "المنطلِقُ زيدٌ" و "زيدٌ هو المنطلقُ"، وزيدٌ هو منطلِقٌ"، وفي "الشرطِ والجزاء" إلى الوجوه التي تَراها في قولك: "إنْ تَخْرُجْ

١ الكتاب ١/٣٦١، ٣٦٢.
٢ الكتاب ٣/٤١ . ٤٣.

أَخرجْ" و "إنْ خرجْتَ خرجْتُ" و "إن تخرجْ فأنا خارجٌ" و "أنا خارجٌ إن خرجتَ" و "أنا إنْ خرجْتَ خارجٌ".(١)

وقد قال ابن جني:
" الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ؛ ألا ترى إنك إذا سمعت: أكرم سعيدٌ أباه ، وشكر سعيدًا أبوه، علمت . برفع أحدهما ونصب الآخر . الفاعلَ من المفعول، ولو كان الكلام شرجا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه".(٢)
وجمع ابن هشام بين أثر الصنعة والمعنى؛ إذ ذكر أثر كل واحد منهما في الآخر، وقد بحثها في كتابه مغني اللبيب بعنوان: " ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها "(٣) ، وقد أحصى ابن هشام هذه الجهات بعشر جهات، وجعلها من الأمور الواجب على المعرب تجنبها، وإذا لم يتجنبها وقع في الخطأ.

ومن الجهات التي ذكرها:
الجهة الأولى: أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى، وَكَثِيرًا مَا تزل الاقدام بِسَبَب ذَلِك.(٤)

وقد أورد أمثلة كثيرة بُنِيَ فيها على ظاهر اللفظ، ولم يُنْظَرْ في موجب المعنى؛ فحصل الفساد.(٥)
الجهة الثانية: أن يراعي المعرب معنى صحيحا ولا ينظر في صحته في الصناعة.(٦)

---

١ دلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر الجرجاني ص٨١، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.
٢ الخصائص لابن جني ١/٣٦.
٣ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ص٦٨٤، تحقيق د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط. سادسة، ١٩٨٥.
٤ المرجع السابق ص٦٨٤.
٥ مغني اللبيب ص٦٨٦ . ص٦٩٨.
٦ المرجع السايق ص٦٩٨.

وأورد على ذلك أيضا كثيرا من الأمثلة.([1])

وما كتب معاني القرآن وإعرابه إلا مجلية لهذه العلاقة القائمة بين النحو والمعنى ([2])؛ يقول الفراء:

"وأمَّا قوله: " وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ " ([3])، فلا يكون إلا رفعًا؛ لأن المعنى– والله أعلم– كلُّ فعلهم فِي الزبر مكتوب، فهو مرفوع بِـ (في)، و (فَعلوه) صلة لـ (شيء)، ولو كانت (فِي) صلة لـ (فعلوه) فِي مثل هَذَا من الكلام جاز رفع (كل) ونصبها، كما تَقُولُ: وكلُّ رجل ضربوه فِي الدار، فإن أردت: ضَرَبوا كلَّ رجل فِي الدار، رفعت ونصبت، وإن أردت: وكلُّ من ضربوه هُوَ فِي الدار، رفعت".([4])

ومن ملامح ذلك عند الزجاج ما عبر عنه بقوة المعنى وجزالة اللفظ، من توجيه الرفع في قوله تعالى: " صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ " ([5])؛ حيث قال:

"وقوله عزَّ وجلَّ: "صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ" رفع على خبر الابتداءِ، كأنه قيل: هؤلاءِ الذين قصتهم هذه القصة "صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ" ... ويجوز في الكلام: صما بكما عميا، على: وتركهم صُمًّا بكما عُمْيا، ولكن المصحف لا يخالف بقراءة لا تُرْوى، والرفع أيضا أقوى في المعنى، وأجزل في اللفظ".([6])

---

١ المرجع السابق ص٦٩٨ . ص٧٠٦.

٢ انظر: أثر اختلاف الإعراب في توجيه المعنى في كتب معاني القرآن وإعرابه، هدى صالح محمد آل محسن الربيعي، ص١٠ . ص١٦، رسالة دكتوراه، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٣ القمر ٥٢.

٤ معاني القرآن للفراء ٩٥/٢، ٩٦، تحقيق أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، ط.أولى.

٥ البقرة ١٨.

٦ معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٩٣/١، ٩٤، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨.

ويقول الأخفش:
" ... " وَلاَ تَمْنُن تَسْتَكْثِرْ " ([1]) جزم؛ لأنها جواب النهي، وقد رفع بعضهم " وَلاَ تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ "، يريد: مستكثرا، وهو أجود المعنيين ".([2])

ويرجح أبو علي الفارسي الرفع، ويضعف الجزم استنادا إلى المعنى، فيقول:
" ... وليس للجزم اتجاه في (تستكثر)؛ ألا ترى أن المعنى ليس على أن لا تمنن تستكثر، إنما المعنى على ما تقدم ".([3])

وهو ما أشار إليه الفراء بقوله:
" ... والرفع وجه القراءة والعمل ".([4])

---

١ المدثر ٦.
٢ معاني القرآن للأخفش ٢/٥٥٥، تحقيق د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي ١٤١١هـ. ١٩٩١م.
وانظر في القراءتين: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للدمياطي ص٥٦٢، تحقيق أنس مهرة، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة ١٤٢٧هـ. ٢٠٠٦م.
٣ الحجة للقراء السبع لأبي علي الفارسي ٢/٣٨٩، تحقيق بدر الدين قهوجي، بشير حويجابي، دار المأمون للتراث ط. أولى ١٤١١هـ- ١٩٩١م.
وقوله: (إنما المعنى على ما تقدم) يعني به الرفع.
٤ معاني القرآن للفراء ٣/٢٠١.

المبحث الثالث
قضايا التعدد بين الصناعة النحوية والمعنى

وفيه ثمانية مطالب:

الأول: تعدد المبتدإ

الثاني: تعدد الخبر

الثالث: تعدد الخبر في باب (كان) وأخواتها

الرابع: تعدد الخبر في باب (إِنَّ) وأخواتها

الخامس: تعدد الحال

السادس: التعدد في باب (التنازع)

السابع: تعدد مفعولي (جعل)

الثامن: تعدد النعت والمنعوت.

أولا: تعدد المبتدأ

حاصل ما ذكره النحاة في هذا الباب أن تعدد المبتدأ يأتي على وجهين:([1])
أحدهما: أن تذكر المبتدآت معراة من ضمير يتصل بها، فإذا كان كذلك فإنك تخبر عن المبتدأ الأخير بخبره، وتجعل الجملة من المبتدأ والخبر في موضع خبر المبتدأ الذي قبلها، ثم تجعل هذه الجملة في موضع خبر المبتدأ الذي قبلها حتى تنتهي إلى المبتدأ الأول، وتأتي بعد خبر المبتدأ الآخر بالروابط على عدد المبتدآت المخبر عنها بالجمل، فيكون ترتيب الروابط على حسب ترتيب المبتدآت في الذكر، فتجعل أول الروابط لآخر المبتدآت، والذي يليه من الروابط للذي يلي الأقرب من المبتدآت، وكذلك سائر الروابط يكون الأمر فيها على حسب هذ الترتيب، وذلك نحو قولك: زيدٌ عمرٌو بكرٌ هندٌ ضاربتُه في داره من أجله.

فـ (هند) مبتدأ، وخبره (ضاربته)، وفيه ضمير يعود على (هند) مستتر، والجملة من المبتدأ والخبر التي هي (هند ضاربته) في موضع خبر (بكر)، والضمير المنصوب في (ضاربته) يعود عليه، و(بكر) وخبره في موضع خبر (عمرو)، والعائد عليه الضمير الذي في (داره)، و(عمرو) وخبره في موضع خبر (زيد)، والعائد عليه الضمير في قولك: (من أجله).

قال ابن عصفور:
"وتلخيص هذا النوع من المسائل لمن رام فهم معانيها أن تثبت المبتدأ الأخير وتخبر عنه بخبره، ثم تجعل بدل كل مضمر الظاهر الذي كان المضمر عائدا عليه.

---

١ انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٧/١، ٣٢٨، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ص١٠٣٦ تحقيق د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، مصر ط. أولى ٢٠٠٧، شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٢،٣٤٣/١ دار الكتب العلمية ط. أولى ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

فإذا قيل: ما معنى قولك: زيدٌ عمرٌو هندٌ بكرٌ ضاربتُه في داره من أجله؟ قيل: معنى ذلك: هند ضاربة بكر في دار عمرو من أجل زيد".([1])

والثاني من تكرار المبتدآت: أن تضيف كل مبتدأ إلى ضمير يعود على المبتدأ الذي قبله، ثم تجري المبتدأ الآخر مجراه، ويكون هو وخبره في موضع خبر ما قبله إلى أن تنتهي إلى المبتدأ الأول، ولا تحتاج في هذه المسائل إلى ذكر ضمائر بعد الآخر؛ لاقتران كل مبتدأ بضمير يعود على المبتدأ الذي قبله، وذلك نحو قولك: زيدٌ عمُّه خالُه أخُوه أبُوه قائمٌ.

فـ (أبوه) مبتدأ، و(قائم) خبره، والجملة في موضع خبر (الأخ)، و(الأخ) وخبره في موضع خبر (الخال)، و(الخال) وخبره في موضع خبر (العم)، و(العم) وخبره في موضع خبر (زيد).

وكل جملة من هذه الجمل فيها ضمير يعود على المبتدأ الذي وقعت خبرا له، وهو الضمير المضاف إليه المبتدأ.

وتلخيص هذا النوع من المسائل ـ كما يقول ابن عصفور ـ أن تضيف المبتدأ الآخر إلى الذي قبله، والذي قبله إلى الذي قبله إلى أن تنتهي إلى المبتدأ الأول، ثم تأتي بعد ذلك بالخبر.

فإن قيل لك: ما معنى: زيد عمه خاله أخوه أبوه قائم؟ فقل: معنى ذلك: أبو أخي خال عم زيد قائم، وكذلك تفعل بهذا النوع من المسائل وإن طالت.
وزاد أبو حيان ([2]) صورة ثالثة مؤلفة من الصورتين السابقتين، وجعلها على ضربين:

---

١ شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٢/١.
٢ انظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان ٩٣/٤، ٩٤ تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ط. أولى ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

الأول: أن يتقدم بعض المبتدآت المعراة ([1])، ويتأخر بعض عن المعرى، فيحتاج الأول إلى ضمائر أخيرة، كقولك: زيدٌ عمرٌو هندٌ أبُوها أخُوه منطلقٌ من أجله عنده.

وتلخيصها: أخو أبي هند منطلق من أجل عمرو عند زيد.
والثاني بالعكس، كقولك: زيدٌ غلامُه أبُوه عمرٌو العمرانِ منطلقانِ من أجله عنده.
وتلخيصه: العمران منطلقان من أجل عمرو عند أبي غلام زيد.

أقول: هذه التراكيب وغيرها ([2]) مما اقتضته صناعة النحو هي إلى الهزل ولغو القول أقرب، ولا يخفى ما فيها من ضعف المعنى وركاكته؛ لذا فاستعمالها معيب، والفرار منها مطلوب، والأَوْلَى عدم محاكاتها أو النسج على منوالها إلا في مسائل الاختبار والتمرين.

قال أبو حيان:
" وهذه من المسائل التي وضعها النحويون للاختبار، ولا يوجد نظير تراكيبها في لسان العرب، وإنما اقتضتها صناعة النحو...".([3])

---

١ المعراة من ضمير يتصل بها.
٢ من ذلك أيضا: تعدد الموصول في نحو: الَّذِي الَّتِي اللَّتَان أَبوهَا أَبوهُمَا أُخْتهَا أَخُوك أُخْته زيد.
همع الهوامع للسيوطي ٤٠٣/١ تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
وانظر: توجيه اللمع لابن الخباز ص٥١٢، تحقيق د. فايز زكي دياب، دار السلام، مصر، ط. ثانية ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
٣ التذييل والتكميل ٩٤/٤. وانظر: النحو الوافي لعباس حسن ٥٣٣/١، ٥٣٤، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة.

ثانيا: تعدد الخبر

يجوز أن يخبر عن المبتدأ بأكثر من خبر؛ ذلك لأن الخبر حكم، ويجوز أن يحكم على الشيء الواحد بحكمين أو أكثر.([1])

قال ابن مالك:

وَأَخْبَرُوا بِاثنينِ أو بأكثرَا عن واحدٍ كَ " هُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا"([2])

ثم تعدد الخبر على ثلاثة أضرب:([3])

الأول: تعدد في اللفظ والمعنى، كـ : "هُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا"، ونحو: "وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ* ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ* فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ"([4]).

وقول الراجز:

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشتِّي([5])

---

١ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢١٣/١، دار الكتب العلمية ط. أولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.

٢ ألفية ابن مالك ص ١٧ دار الكتب العلمية.

٣ شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٦/١، ٣٢٧، شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣٧٢،٣٧٣/١، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ٨٩، ٩٠، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ط. أولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ٤٩٠/١، ٤٩١ تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي ط. أولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٥٧/١- ٢٦٠ تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٤ البروج: ١٤- ١٦.

٥ من الرجز، لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٨٩، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت ط. ثانية ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

وهو من شواهد: كتاب سيبويه ٨٤/٢ تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٢/ ٥٩٦ المكتبة العصرية ط. أولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣٧٢/١، همع الهوامع للسيوطي ٤٠١/١.

وقول الشاعر:

يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِي بِأُخْرَى الأَعَادِي فَهْوَ يَقْظَانُ نَائِمُ([1])

وعلامة هذا النوع صحة الاقتصار على واحد من الخبرين أو الأخبار وهذا الضرب يجوز فيه العطف وتركه.

والثاني: تعدد في اللفظ دون المعنى، وضابطه ألا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ، نحو: "هذا حلوٌ حامضٌ"، أي: مزٌّ، و"هذا أعسرُ أيسرُ"، أي: أضبط. وهذا الضرب لا يجوز فيه العطف؛ لأن الخبرين أو الأخبار شيء واحد من جهة المعنى، والعطف يقتضي المغايرة.([2])

والثالث: يجب فيه العطف، وهو أن يتعدد الخبر لتعدد ما هو له، إما حقيقة، نحو: بنوك كاتب وصائغ وفقيه، وقول الشاعر:

يَدَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يُرْتَجَى وَأُخْرَى لأَعْدَائِهَا غائظَهْ([3])

---

١ من الطويل، لحميد بن ثور الهلالي في ديوانه ص١٠٥ صنعة الأستاذ عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية ١٩٥١.

انظره في: الشعر والشعراء لابن قتيبة ٣٧٩/١ دار الحديث، القاهرة ١٤٢٣هـ ، العقد الفريد لابن عبد ربه ٢٦٩/٧ دار الكتب العلمية ط. أولى ١٤٠٤هـ ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي ٢٩٢/٤ تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. رابعة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

وهو من شواهد: ابن عقيل ٢٥٩/١، الأشموني ٢١٤/١.

٢ضياء السالك إلى أوضح المسالك للشيخ محمد عبد العزيز النجار ٢٢٣/١، مؤسسة الرسالة ط. أولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م ، الموجز في النحو العربي د. أحمد الزين علي العزازي، د. شكري السيد أحمد دياب، ص٢٦٥، ط. أولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٣ من المتقارب، لطرفة بن العبد في ملحق ديوانه ص١٧٠ تحقيق درية الخطيب، لطفي الصقال، المؤسسة العربية، بيروت ط. ثانية ٢٠٠٠.

انظره في: المستقصى في أمثال العرب للزمخشري ١٧١/١ دار الكتب العلمية ط. ثانية ١٩٨٧م، خزانة الأدب للبغدادي ١/ ١٣٣.

وهو من شواهد: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ٢٢٤/١ تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ٢٣١/١ دار الكتب العلمية ط. أولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م ، الأشموني ٢١٤/١، ٢١٥.

وإما حكما كقوله تعالى: "اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلادِ".(١)

وذهب بعضهم إلى أنه لا يتعدد الخبر إلا إذا كان الخبران في معنى خبر واحد فإن لم يكونا كذلك تعين العطف، فإن جاء من لسان العرب شيء بغير عطف قدر له مبتدأ آخر.(٢)

قال سيبويه في نحو: (هذا عبدُ الله منطلقٌ):

" وزعم الخليل رحمه الله أن رفعه يكون على وجهين:

فوجهٌ أنك حين قلت: هذا عبد الله، أضمرت هذا أو هو، كأنك قلت: هذا منطلق، أو هو منطلق، والوجه الآخر: أن تجعلهما جميعا خبرا لـ (هذا)، كقولك: هذا حلوٌ حامضٌ، لا تريد أن تنقض الحلاوة، ولكنك تزعم أنه جمع الطعمين..."(٣)

وقال ابن عصفور:

"ولا يُقْضَى المبتدأ أزيد من خبر واحد من غير عطف إلا بشرط أن يكون الخبران فصاعدا في معنى خبر واحد، نحو قولهم: "هذا حلو حامض"، أي: مُزٌّ".(٤)

وزعم بعضهم أنه لا يتعدد الخبر إلا إذا كان من جنس واحد، كأن يكون الخبران مثلا مفردين نحو: زيد قائم ضاحك، أو جملتين نحو: زيد قام ضحك فأما إذا كان أحدهما مفردا والآخر جملة فلا يجوز ذلك، فلا تقول: زيد قائم ضحك.(٥)

---

١ الحديد ٢٠.

٢ شرح ابن عقيل ٢٥٧/١.

٣الكتاب ٨٣/٢. .

٤ المقرب ومعه مثل المقرب لابن عصفور ص١٢٨ دار الكتب العلمية ط. أولى ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م. وانظر: شرح الجمل ٣٤٣/١، ٣٤٤، أوضح المسالك ٢٢٣/١، الهمع ٤٠٢/١، التصريح ٢٣١/١.

٥ شرح ابن عقيل ٢٦٠/١.

قال ابن هشام:

" وَزعم الْفَارِسِي أَن الْخَبَر لَا يَتَعَدَّد مُخْتَلفا بِالْإِفْرَادِ وَالْجُمْلَة، فَيتَعَيَّن عِنْده كَون الْجُمْلَة الفعلية صفة فيهمَا...".(١)

هذا من حيث الصناعة النحوية، وأما من ناحية المعنى فإن الخبر صفة في المعنى، وكما أن الإنسان أو الشيء قد يوصف بأكثر من صفة فإنه يمكن أيضا أن يخبر عنه بأكثر من خبر، فيكون المبتدأ واحدا والخبر متعددا.(٢)

واستنادا إلى المعنى في تجويز تعدد الخبر يقول العكبري في حديث "... فالخلق ملجمون في العرق"(٣):

"يجوز أَن يكون الْمَعْنى أَنهم فِي الْعرق ملجمون بِغَيْرِهِ، فَيكون (فِي الْعرق) خَبرا عَن الْخلق، و(ملجمون) خَبرا آخر، وَيجوز أَن تكون (فِي) بِمَعْنى الْبَاء وَيكون الْعرق ألجمهم".(٤)

وعلى هذا أُرَجِّحُ جواز تعدد الخبر جوازا مطلقا في اللفظ والمعنى، والشواهد على ذلك كثيرة في كلام من يحتج بكلامه شعره ونثره، فلا معنى لجحده ونكرانه.

---

١ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ص٧٨١. والضمير في قوله: "فيهما" يعود على الجملتين: زيد عالم يفعل الخير، و زيد رجل يفعل الخير.

وانظر: الحجة للقراء السبع لأبي علي الفارسي ١٤/٤، ١٥، ٢٩/٦، المغني لابن هشام ٦٩٣، حاشية الصبان على الأشموني ٣٢٥/١ دار الكتب العلمية، ط. أولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٢ النحو المصفى د. محمد عيد ٢١٨/١، مكتبة الشباب. وانظر: التصريح ٢٣١/١.

٣ مسند أحمد ٢٠٩/٢٠ تحقيق شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرين، مؤسسة الرسالة ط. أولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م، وأخرجه ابن خزيمة في التوحيد ٦١٦/٢ تحقيق عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، مكتبة الرشد، السعودية الطبعة الخامسة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٤ إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي للعكبري٣٠، ٣١ تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار، مصر ط. أولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

وانظر: أثر المعنى في تأويل العكبري مشكل إعراب الحديث النبوي الشريف، سامي جابر حسين الطويل، ص٤٨، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة.

وما تأوله المانعون من جعل الثاني نعتا للأول لا يستقيم في كل موضع؛ ففي قول الراجز:

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي

لا يمكن أن يكون الثاني نعتا للأول؛ لاختلافهما تعريفا وتنكيرا.

كذلك ما تأولوه من تقدير كل خبر مما عدا الأول خبرا لمبتدأ محذوف هو خلاف الأصل؛ فلا يصار إليه.

ومما استشهد به المجيز:([1])

قوله سبحانه في قراءة ابن مسعود: "وَهَذَا بَعْلِي شَيْخٌ"([2])

وقوله: "رفيع الدرجات ذو العرش يلقي الروح..."([3])، وهو دليل لمن أجاز تعدد الخبر مع اختلاف الجنس؛ فـ (يُلْقِي الرُّوحَ) جملة فعلية.

ومنه أيضا قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه([4]):

أنا الذي سَمَّتْنِ أمي حيدرهْ
كَلَيْثِ غاباتٍ غليظ القصرهْ
أكيلكم بالسيف كيل السندرهْ

---

١ منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ١/٢٦٠. وانظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ عضيمة ٣/١/٢٨٤ـ ٢٨٦، دار الحديث، القاهرة؛ فقد جمع تحت مبحث (تعدد الخبر) ست عشرة آية، لولا خوف الإطالة لذكرتها كاملة؛ لكني أُورِدُ هنا أقواها في هذا الباب:
- قوله تعالى: "ذلكم الله ربكم له الملك" فاطر ١٣.
- وقوله: "رفيع الدرجات ذو العرش يلقي الروح..." غافر ١٥.
- وقوله: "ذلكم الله ربكم خالق كل شيء لا إله إلا هو" غافر ٦٢.

٢ هود ٧٢. وانظر في هذه القراءة: إتحاف فضلاء البشر ص٣٢٤، معاني القرآن للأخفش ١/٣٩، ٣٨٥، البحر المحيط لأبي حيان ٦/١٨٤ تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت ١٤٢٠ هـ .

٣ غافر ١٥. وانظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٢/١١١٧ تحقيق علي محمد البجاوي، ط. عيسى البابي الحلبي.

٤ ديوانه ص ٤٢ جمع وترتيب عبد العزيز الكرم، ط. أولى ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.

فالخبر في البيت الأول مفرد "الذي"، وفي الثاني شبه جملة "كليث" وفي الثالث جملة كاملة وهي "أكيلكم بالسيف"([1]).

وهو توجيه قوي من حيث المعنى، لا سيما في مقام الحرب والفخر.
وعندي أن هذا النوع . تعدد الخبر مع اختلاف الجنس . لا يقوى من حيث المعنى إذا ما حملنا عليه قوله تعالى: "فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى"([2])، وإن وقع في كلام المعربين للقرآن الكريم وغيره تجويز ذلك ([3])؛ لأن الثاني ـ جملة (تَسْعَى) ـ لا يكون خبرا على انفراده؛ لعدم الفائدة، فحمله على الوصفية أقوى من حمله على تعدد الخبر.

وليست الجملة في محل نصب حالا من (حية) كما زعم ابن عقيل(٤)؛ وذلك لأن (حية) نكرة لا مسوغ لمجئ الحال منها، وصاحب الحال لا يكون إلا معرفة أو نكرة معها مسوغ.([5])
وقد أجاد ابن هشام حين استند للمعنى في تفريقه بين ما يصلح للخبرية وما يصلح للوصفية، قال:
"نَحْو: زيد كَاتب شَاعِر، فَإِن الثَّانِي خبر أَو صفة للْخَبَر، وَنَحْو: زيد رجل صَالح، فَإِن الثَّانِي صفة لَا غير؛ لِأَن الأول لَا يكون خَبرا على انْفِرَاده؛ لعدم الْفَائِدَة، وَمثلهمَا: زيد عَالم يفعل الْخَيْر، وَزيد رجل يفعل الْخَيْر...".([6])
والله أعلم.

---

١ النحو المصفى ١/٢٢٠.
٢ طه ٢٠.
٣انظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٢/٨٨٨.
٤ شرح ابن عقيل ١/٢٦٠.
٥ منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ١/٢٦٠.
٦ مغني اللبيب ١/٧٨١. وانظر: حاشية الصبان ١/٣٢٥.

ثالثا: تعدد الخبر في باب كان وأخواتها

فِي تعدد خبر كَانَ وأخواتها الْخلاف فِي تعدد خبر الْمُبْتَدَأ، وَوَجه المنع أَن هَذِه الْأَفْعَال شبهت بِمَا يتَعَدَّى إِلَى وَاحِد فَلَا يُزَاد على ذَلِك.

والمجوزون قَالُوا: هُوَ فِي الأَصْل خبر مُبْتَدأ، فَإِذا جَازَ تعدده مَعَ الْعَامِل الأضعف وَهُوَ الِابْتِدَاء فَمَعَ الْأَقْوَى أَوْلَى.([1])

أولا: تعدد خبر (كان)

أوجب الفارسي في: "...كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ" ([2]) كون (خاسئين) خبرًا ثانيًا؛ لأن جمع الذكور السالم لا يكون صفة لما لا يعقل.([3])

هذا من حيث الصناعة النحوية، وأما من ناحية المعنى فإن جعل (خاسئين) خبرا ثانيا أقوى وآكد من حمله على الوصفية.

قال ابن جني :

"ينبغي أن يكون (خاسئين) خبرًا آخر لـ (كونوا)، والأول (قِرَدَة)، فهو كقولك : هذا حلوٌ حامضٌ ، وإن جعلته وصفًا لـ (قِرَدَة) صغر معناه، ألا ترى أن القرد لذله وصغاره خاسئ أبدًا؟ فيكون . إِذَنْ . صفة غير مفيدة، وإذا جعلت (خَاسِئِين) خبرًا ثانيًا حسن وأفاد، حتى كأنه قال : كونوا قِرَدَةً وكونوا خاسئين، ألا ترى أن ليس لأحد الاسمين من الاختصاص بالخبرية إلّا ما لصاحبه؟ وليس كذلك الصفة بعد الموصوف؛ إنما اختصاص العامل بالموصوف، ثم الصفة من بعد تابعة

---

١ انظر: الهمع ٤١٩/١، البحر المحيط ٩٨/٨، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ٤٧٥/٨ تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

٢ البقرة ٦٥، الأعراف ١٦٦.

٣ المغني ٧٨١/١، الصبان ٣٢٥/١. وقد راجعت كتاب الحجة للفارسي في الموضعين المذكورين فلم أجد قوله فيهما.

له...ويؤنس بذلك أنه لو كانت (خَاسِئِين) صفة لـ (قِرَدَة) لكان الأخلق أن يكون: قِرَدَة خَاسِئَة، وفي أن لم يُقْرَأْ بذلك البتَّة دلالة على أنه ليس بوصف، وإن كان قد يجوز أن يكون "خَاسِئِين" صفة لـ (قِرَدَة) على المعنى؛ إذ كان المعنى أنها هي هم في المعنى، إلَّا أن هذا إنما هو جائز وليس بالوجه، بل الوجه أن يكون وصفًا لو كان على اللفظ، فكيف وقد سبق ضعف الصفة ههنا؟ ".([1])

وبناء على هذا الربط بين الصناعة النحوية والمعنى يترجح تعدد خبر (كان) حينا، ويترجح غيره حينا آخر؛ ففي قوله تعالى: "وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا"([2]) أجاز بعضهم في (بَيْنَ ذَلِكَ) و (قَوَامًا) أن يكونا خبرين، وهو من حيث المعنى وجه ضعيف؛ لأن ما بين الإسراف والتقتير قَوَامٌ لا محالة؛ فليس في تعدد الخبر هنا فائدة، وعلى هذا يُحْمَلُ (قَوَامًا) على وجه من الوجوه الأخرى، كأن تكون حالا مؤكدة أو غير ذلك.([3])

وفي قوله تعالى: "...إِنَّهُ كَانَ عَالِيًا مِنَ الْمُسْرِفِينَ" ([4]) المعنى على تعدد الخبر أقوى.

وفي قوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ"(٥) انْتَصَبَ (شُهَدَاءَ) عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ بَعْدَ خَبَرٍ، وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى جَعْلِهِ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ

---

١ الخصائص لابن جني ٢/١٦٠، ١٦١. وانظر: النحو الوافي١/٥٣٢ وما بعدها.

٢ الفرقان ٦٧.

٣ في البحر المحيط ٨/١٢٩: "...و(بَيْنَ ذلِكَ) و (قَوَامًا) يَصِحُّ أَنْ يَكُونَا خَبَرَيْنِ عِنْدَ مَنْ يُجِيزُ تَعْدَادَ خَبَرِ (كانَ)، وَأَنْ يَكُونَ (بَيْنَ) هو الخبر، و (قَوَامًا) حال مُؤَكِّدَة، وَأَنْ يَكُونَ (قَوَامًا) خبرا، و (بَيْنَ ذلِكَ) إِمَّا مَعْمُول لِـ (كَانَ) عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يَرَى أَنَّ (كَانَ) النَّاقِصَةَ تَعْمَلُ فِي الظَّرْفِ، وَأَنْ يَكُونَ حَالًا مِن (قَوَامًا)؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَأَخَّرَ لَكَانَ صِفَةً، وَأَجَازَ الْفَرَّاءُ أَنَّ يَكُونَ (بَيْنَ ذَلِكَ) اسْمَ كانَ، وَبُنِيَ لِإِضَافَتِهِ إِلَى مَبْنِيٍّ ... و(قَوَامًا) الْخَبَر...".

٤ الدخان ٣١. وانظر: التبيان للعكبري ٢/١١٤٧.

٥ المائدة ١٣٥.

فِي (قَوَّامِينَ) فَقَوْلُهُ ضَعِيفٌ؛ لأن فيه تخصيص القيام بِالْقِسْطِ إلى معنى الشهادة فقط.([1])

ثانيا: تعدد خبر (بَرِحَ)

في قول الشاعر :

وأَبْرَحُ ما أدام اللهُ قومي بحمدِ اللهِ منتطقًا مجيدا

اختلفوا على قولين :

قيل : (منتطقًا مجيدًا) خبران لـ (أَبْرَحُ) بناء على الراجح من جواز تعدد الخبر في هذا الباب، أو الثاني (مجيدًا) نعت للأول بناء على مقابله.([2])

---

١ انظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية ١٢٢/٢، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، ط. أولى ١٤٢٢ هـ، البحر المحيط ٩٤/٤.

٢ حاشية الصبان ٣٣٥/١.

رابعا: تعدد الخبر في باب إن وأخواتها

فِي جَوَاز تعدد خبر هَذِه الأحرف خلاف، فالمجوزون قَالُوا: هُوَ فِي الأَصْل خبر مُبْتَدأ.

قال الزمخشري:

"وجميع ما ذكر في خبر المبتدأ من أصنافه وأحواله وشرائطه قائم فيه..." (١)

يعني: في خبر (إنَّ) وأخواتها.

والمانعون قالوا: إن هذه الحروف شبيهة بالفعل؛ والفعل لايقتضي مرفوعين.

قال أبو حيان:

" ... فَالَّذِي يلوح من مَذْهَب سِيبَوَيْه الْمَنْع؛ لأنه يزعم أنك إذا أتيت بالاسمين أتبعت الأول منهما ثم رفعت الآخر، نحو: إن زيدًا الظريفَ منطلقٌ، فإن لم تذكر الآخر رفعت، فنُسِب المنع إليه من حيث لم يذكر رفعهما، وَهُوَ الَّذِي يَدل عليه الْقيَاس، لا يقال: كما يجوز أن يكون للمبتدإ خبران يجوز لهذه الحروف؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا شبهت بِالْفِعْلِ، فكما لا يَقْتَضِي الفعل مرفوعَيْنِ فَكَذَلِك هَذِه، قيل: مع أنا لم نسمعه في موضع من المواضع، فينبغي ألا يجوز".(٢)

وكلام أبي حيان مستقيم لو كان نص سيبويه على هذه الصورة من ترتيب كل من الاسمين إذا اجتمعا في موضع الخبر؛ لكن نص سيبويه على النحو الآتي:

"وتقول: إن زيدا الظريفَ منطلقٌ، فإن لم يُذكر (المنطلق) صار (الظريف) في موضع الخبر، كما قلت: كان زيدٌ الظريفُ ذاهبًا، فلما لم تجئ بـ (الذاهب) قلت: كان زيدٌ الظريفَ، فنصب هذا في (كان) بمنزلة رفع الأول في (إنَّ) وأخواتها".(٣)

فالحديث ليس عن تعدد خبر (إنَّ)، وإنما هو عن ترتيب كل من تابع اسم (إنَّ) ـ وهو (الظريف) ـ وخبرها ـ وهو (منطلق) ـ مقارنة بتابع اسم (كان) مع خبرها، وعدم ذكره الرفع في الاسمين (الظريف)

و(منطلق) في مثال (إنَّ) لا يعد دليلا على منعه تعدد خبرها.

---

١ المفصل ٤٨.

٢ التذييل والتكميل ٥/٢٢٠. وانظر: الهمع ١/٤٩١، ٤٩٢.

٣ الكتاب ٢/١٣١، ١٣٢.

ثم إن سيبويه قد استشهد بقوله تعالى:"كَلَّا إِنَّهَا لَظَى * نَزَّاعَةً للشَّوَى" (١) ـ برفع (نزاعةٌ) ـ في معرض حديثه عن جواز تعدد خبر المبتدإ في اللفظ دون المعنى، على نحو: هذا حلوٌ حامضٌ.

قال في نحو: (هذا عبدُ الله منطلقٌ):

" وزعم الخليل رحمه الله أن رفعه يكون على وجهين: فوجهٌ أنك حين قلت: هذا عبدُ الله، أضمرت هذا أو هو، كأنك قلت: هذا منطلق، أو هو منطلق، والوجه الآخر: أن تجعلهما جميعا خبرا لـ (هذا)، كقولك: هذا حلوٌ حامضٌ، لا تريد أن تنقض الحلاوة، ولكنك تزعم أنه جمع الطعمين، وقال الله عز وجل: "كَلَّا إِنَّهَا لَظَى * نَزَّاعَةً للشَّوَى "، وزعموا أنها في قراءة أبى عبد الله (٢): " هَذَا بَعْلِى شَيْخٌ "...".(٣)

فسوى بين خبر المبتدإ وخبر (إنَّ) في جواز التعدد.

وجوز أبو حيان نفسه في هذه القراءة أن تكون (نزاعةٌ) ـ بالرفع ـ خبرا بعد خبر.(٤)

ومن المحدثين الذين استندوا إلى المعنى فقالوا بالجواز ووصفوه بأنه الأنسب: الأستاذ عباس حسن، قال:

"الأنسب الأخذ بالرأى القائل بجواز تعدد الخبر فى هذا الباب على الوجه الذى سبق إيضاحه فى تعدد خبر المبتدأ؛ لأن التعدد هنا وهناك أمر تشتد إليه حاجة المعنى أحيانا".(٥)

والله أعلم.

---

١ المعارج ١٥،١٦. وانظر قراءة الرفع (نزاعةٌ) في: النشر في القراءات العشر لابن الجزري، تحقيق علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، إتحاف فضلاء البشر ص٥٥٦.

٢ يعني: ابن مسعود.

٣ الكتاب ٨٣/٢. والآية من سورة هود، رقم ٧٢.

وقراءة الرفع (شيخٌ) سبق تخريجها في: قضية تعدد الخبر.

٤ البحر المحيط ٢٧٤/١٠.

٥ النحو الوافي ٦٤١/١.

خامسا: تعدد الحال

يجوزُ أن تَتعدَّدَ الحالُ، وصاحبُها واحدٌ أو مُتَعدِّد، قال ابن مالك:

والحالُ قدْ يجيءُ ذَا تعددِ لمفردٍ ـ فاعلمْ ـ وغيرِ مفردِ (١)

فمثالُ تعدُّدها وصاحبُها واحدٌ قوله تعالى: "فَرَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا"(٢).

ومنه قول الشاعر:

عَلَيَّ إذا ما جئتُ ليلى بخفيةٍ زيارة بيتِ اللهِ رجلانَ حافيا (٣)

وإن تَعدَّدَت وتعدَّدَ صاحبها، فإن كانت من لفظٍ واحدٍ ومعنًى واحدٍ ثَنَّيتها أو جمعتها، نحو قوله تعالى: "وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ والقمرَ دَائِبَيْنِ" (٤)، وقوله: "...والشَّمْسَ وَالْقَمَرَ والنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ" (٥).

ومنه قول الشاعر:

مَتَى مَا تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا (٦)

وقول الآخر:

تَعَلَّقْتُ لَيْلَى بَعْدَ عَشْرٍ مَضَتْ لَهَا وَلَمْ يَبْدُ للأَتْرَابِ مِنْ نَهْدِهَا حَجْمُ

---

١ الألفية ص ٣٠ دار الكتب العلمية.

٢ سورة طه آية رقم ٨٦.

٣ من الطويل، لمجنون ليلى في ديوانه ص٣٨ دراسة وتعليق يسري عبد الغني، دار الكتب العلمية ط. أولى ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

والرواية فيه:

علي لئن لاقيت ليلى بخلوة زيارة بيت الله رجلاي حافيا.

وهو من شواهد: أوضح المسالك ٢٧٧/٢، مغني اللبيب ٦٠١/١، الأشموني ٢٦/٢.

٤ سورة إبراهيم آية رقم ٣٣

٥ سورة الأعراف آية رقم ٥٤.

٦ من الوافر، لعنترة في ديوانه ص٢٣٤، المكتب الإسلامي بيروت ط. ثانية.

انظره في: شرح التسهيل لابن مالك ٣٥٠/٢، شرح الكافية الشافية ٧٥٥/٢، التذييل والتكميل لأبي حيان ١٣٥/٩.

صَغِيْرَيْنِ نَرْعَى البَهْمَ يَا لَيْتَ أَنَّنَا مَدَى الدَّهْرِ لَمْ نَكْبَرْ وَلَمْ تَكْبَرِ البَهْمُ (١)

وإن تعدد ذو الحال وتفرق الحالان فيجوز أن يلي كل حال صاحبه، ويجوز أن يتأخرا عن صاحبيهما، فالأول نحو: لقيت مصعدا زيدا منحدرا، والثاني: لقيت زيدا مصعدا منحدرا، فيكون (مصعدا) حالا من (زيد) و (منحدرا) حالا من التاء في (لقيت)، فتلي الحال الأولى ذا الحال الثاني، وتكون الحال الأخيرة لذي الحال الأول، وهذا هو الأَوْلَى؛ لأن فيه اتصال أحد الحالين بصاحبه، وعاد ما فيه من ضمير إلى أقرب المذكورين، وَاغْتُفِرَ انفصالُ الثاني وعَوْدُ ما فيه من ضمير إلى أبعد المذكورين؛ إذ لا يستطاع غير ذلك، مع أن اللبس مأمون حينئذ، ومن ذلك قول الشاعر:

وإنا سوف تدركنا المنايا مقدَّرَةً لنا ومقدَّرِينَا (٢)

وقول الآخر:

عهِدتُ سعادَ ذاتَ هوًى مُعَنَّى فزِدتُ وعادَ سُلْوَانًا هواهَا (٣)

ويتعين هذا إن خيف اللبس، فإن أُمِنَ اللبسُ جاز جعلُ الحال الأولى لأول الاسمين والثانية لثانيهما، كما قال امرؤ القيس:

---

١ من الطويل، لمجنون ليلى في ديوانه ص٢٨، والرواية فيه:
تعلقت ليلى وهي غِرٌّ صغيرة ولم يبد للأتراب من نهدها حجم
صغيرين نرعى البهم يا ليت أننا إلى اليوم لم نكبر ولم تكبر البهم.
والبيتان من شواهد: أسرار العربية للأنباري ص١٥٠ تحقيق بركات يوسف هبود، دار الأرقم بيروت ط. أولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، التذييل والتكميل ١٣٥/٩.

٢ من الوافر، لعمرو بن كلثوم في ديوانه ص٦٦، جمعه وحققه وشرحه د. إميل يعقوب، دار الكتاب العربي بيروت ط. أولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
وهو من شواهد: شرح التسهيل لابن مالك ٣٥٠/٢، تمهيد القواعد لناظر الجيش ٢٣١٥، التذييل والتكميل لأبي حيان ١٣٧/٩.

٣ من الوافر، لم يعرف قائله. انظره في: شرح التسهيل لابن مالك ٣٥٠/٢، التذييل والتكميل ١٣٧/٩، التصريح ٦٠٢/١.

خَرَجْتُ بها أَمشِي تَجُرُّ وَراءَنا عَلى أثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ (١)

ومنه قول الآخر:

لقي ابني أخَوَيْهِ خائفًا مُنْجِدَيْهِ فأصابوا مغنما (٢)

وما ذكرناه من جعل أول الحالين لثاني الاسمين وثانيهما للأول عند وجود اللبس؛ لعدم ظهور المعنى هو مذهب الجمهور (٣)، وذهب قوم إلى عكسه، واختاره السيوطي (٤) مراعاة للترتيب.

واختاره غيره قياسا على ما هو أحسن عند أهل المعاني في اللف والنشر. (٥)

وفرّق الشيخ خالد الأزهري بين اللف والنشر وتعدد الحال بأن اللف والنشر إنما يجوز عند الوثوق بفهم المعنى وردِّ السامع ما لكل واحد من الأمور المتعددة إليه، وليس هذا شرطا في تعدد الحال؛ فإذا اتصل أحد الحالين بصاحبه كان أعون على ذلك.(٦)

وسيرًا على منهج البحث من الربط بين الصناعة النحوية والمعنى فإنني أرجح جواز تعدد الحال استنادا إلى شبهها بالخبر وبالنعت في المعنى؛ فكما جاز أن يكون للمبتدإ الواحد والنعت الواحد خبران فصاعدا ونعتان فصاعدا، فكذلك يجوز أن يكون للاسم الواحد حالان فصاعدا، فيقال: جاء زيد راكبا مفارقا عامرا

---

١ التذييل والتكميل لأبي حيان ٩/١٣٦، ١٣٧.
والبيت من الطويل، لامرئ القيس في ديوانه ص١٤ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الرابعة.
والرواية فيه: خرجت بها تمشي تجر .....
انظره في: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٥٠، الهمع ٢/٣١٦، التصريح ١/٦٠٢.
٢ من الرمل، لا يعلم قائله. من شواهد: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٥٠، شرح ابن عقيل ٢/٢٧٤، الأشموني ٢/٢٧.
٣ انظر: حاشية الصبان ٢/٢٧٤.
٤ همع الهوامع ٢/٣١٦.
٥ انظر: حاشية الصبان ٢/٢٧٤.
٦ التصريح ١/٦٠٢.

مصاحبا عمرا، كما يقال في الأخبار: زيد راكب مفارق عامرا مصاحب عمرا، وفي النعت: مررت برجل راكب مفارق زيدا مصاحب عمرا. ([1])

وما ذهب إليه بعضهم ([2]) من منع تعدد الحال استنادا إلى أن فعلا واحدا لا ينصب أكثر من حال واحد لصاحب واحد، قياسا على الظرف؛ فكما لا يقال: قمت يوم الخميس يوم الجمعة، لا يقال: جاء زيد ضاحكا مسرعا ([3])، مردود بما ذكره ابن مالك من أن بين المثالين فرقا في المعنى؛ فوقوع قيام واحد في يوم الخميس ويوم الجمعة محال، ووقوع مجيء واحد في حال ضحك وحال إسراع غير محال. ([4])

ثم إنهم خرجوا مثل: جاء زيد ضاحكا مسرعا، على أن الحال الثانية نعت للأولى، أو أنها حال من الضمير المستكن في الأولى ([5])، وهذا التخريج لا يستقيم؛ لأن من الحال ما لا يصح أن يعمل، نحو: هذا زيد أسدا فارسا، ولا يصح فيه الصفة؛ ولأن قولنا: مررت بزيد وجهه حسن جالسا، لا يكون (جالسا) صفة؛ لأن الجملة لا توصف، ولا يصح أن يكون معمولا لها. ([6])

والله أعلم.

---

١ انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٤٨، ٣٤٩.

٢ نقل المنع عن ابن عصفور والفارسي وجماعة من المحققين. انظر: التذييل والتكميل ٩/١٣١، ١٣٢، توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٢/٧١٤، الهمع ٢/٣١٥.

٣ باستثناء الحال المنصوبة بأفعل التفضيل، نحو: زيد راكبا أحسن منه ماشيا، قياسا على الظرف في نحو: زيد اليوم أفضل منه غدا؛ لأنه قائم مقام فعلين؛ فالمعنى: زيد يزيد فضله اليوم عن فضله غدا.
انظر: المراجع السابقة.

٤ انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٤٩.

٥ توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٢/٧١٤،

٦ قال بذلك ابن عمرون. انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٢٣١٤.

سادسا: التعدد في باب التنازع

التنازع ، ويقال له الإعمال: أن يتقدم فعلان متصرفان، أو اسمان يشبهانهما، أو فعل متصرف واسم يشبهه، ويتأخر عنهما معمول غير سببي مرفوع، وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى .

مثال الفعلين: " آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا " (١)

ومثال الاسمين قوله :

عُهِدتَ مغيثا مغنيا من أجرتَهُ فلم أتخذْ إلا فِنَاءَكَ موئلا (٢)

ومثال المختلفَيْن:" هَاؤُمُ اقْرَأُوا كِتَابِيَهْ " (٣)

وقوله :

لقد عَلِمَتْ أُولَى المغيرةِ أنني لقيتُ ولم أَنْكُلْ عن الضربِ مِسْمَعَا (٤)

فقوله: (مسمعا) اسم رجل، وقد تنازعه من حيث العمل كل من: (لقيت) و (الضرب).

وقد يتنازع أكثر من عاملين، وقد يكون المتنازع فيه متعددا.

ودونك صور التعدد في هذا الباب :

الصورة الأولى: تنازع عاملين أكثرَ من معمول

ومثلها: ضربتُ وأهنتُ زيدًا يومَ الخميس، وضربَ وأكرمَ زيدٌ عمرًا.

---

١ الكهف ٩٦.

٢ من الطويل، لم ينسب إلى قائل معين. انظره في: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٦٤٢/٢، توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٦٢٩/٢، أوضح المسالك ١٦٨/٢.

٣ الحاقة ١٩.

٤ انظر: أوضح المسالك ١٦٧/٢. ١٦٩. والبيت من الطويل، للمرار الأسدي، في ديوانه ٤٦٤/٢، وهو من شواهد: الكتاب ١٩٣/١، المقتضب للمبرد ١٤/١ تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٦٣٠/٢، الأشموني ٤٥٣/١.

الصورة الثانية : تنازع أكثر من عاملين (ثلاثة) معمولا واحدا

ومثالها قول الشاعر :

أَرْجُو وأخشى وأدعو الله مبتغيا عفوًا وعافيةً فِي الرُّوحِ والجسدِ ([1])

ومثل له ابن هشام بـ : كَمَا صليتَ وباركتَ وترحمتَ على إِبْرَاهِيم.([2])

قال :

" فـ (على إِبْرَاهِيم) مَطْلُوبٌ لكل وَاحِد من هَذِه العوامل الثَّلَاثَة ". ([3])

الصورة الثالثة : تنازع أكثر من عاملين (ثلاثة) أكثر من معمول (معمولين)

ومثلها قول النبي ﷺ: "تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين".([4])

ف (دبر) مَنْصُوب على الظَّرْفِيَّة و(ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ) مَنْصُوب على أَنه نائب عن المفعول المُطلق ، وَقد تنازعهما كل من العوامل الثَّلَاثَة السَّابِقَة عَلَيْهِمَا.

وقول الشاعر :

طلبتُ فلم أدركْ بوجهي فليتني قعدتُ ولم أبغِ الندى عندَ سائبِ ([5])

المتنازع (طلبت) و (أدرك) و (أبغ)، والمتنازع فيه (الندى) و (عند) .

---

١ من البسيط، بلا نسبة في: التذييل والتكميل لأبي حيان ٦٥/٧، شرح شذور الذهب لابن هشام ص٥٤١ تحقيق عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا.

٢ المستدرك على الصحيحين للحاكم ٤٠٢/١ تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط. أولى ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.

٣ شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ص١٩٨ تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، مصر، الطبعة الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ.

٤ شرح السنة للبغوي ٢٢٨/٢ تحقيق شعيب الأرنؤوط، محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

٥ من الطويل، بلا نسبة في الأشموني ٤٥٣/١، الصبان ١٤٧/٢.

وبالبحث وجدت أنه لمحمد بن بشير الخارجي، في ديوان الحماسة لأبي تمام ص١٤٤ تحقيق أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، ط. أولى ١٤١٨هـ. ١٩٩٨م، والرواية فيه:

طلبت فلم أدرك بوجهي وليتني قعدت فلم أبغ الندى بعد سائب.

قال المرادي:

" قيل: ولم يوجد أكثر من ثلاثة، كقوله:

أتاني فلم أُسرِر به حين جاءني كتاب بأعلى القُنَّتَيْن عجيب". (١)

فقد تنازع الثلاثة: (أتاني) و (أسرر) و (جاءني) في قوله: (كتاب).

وقال أبو حيان:

" ولم يوجد في هذا الباب عوامل أربعة فيما استُقري ". (٢)

ومما يتعلق بالصناعة النحوية والمعنى في هذا الباب ما اشترطه النحاة من ضرورة عدم التناقض بين العاملين، بحيث يوجه الفعل الثاني إلى ما وجه إليه الأول، على حد قول الزمخشري.(٣)

وقال ابن الحاجب:

"... إذ شرطه أن يكون الفعلان موجهين إلى شيء واحد". (٤)

وهو ما عبر عنه ابن هشام بـ (الارتباط) في قوله:

" الْعَاشِر: (٥) العاملان فِي بَاب التَّنَازُع؛ فَلَا بُد من ارتباطهما: إِمَّا بعاطف كَمَا فِي: قاما وَقعد أَخَوَاك، أَو عمل أَولهمَا فِي ثَانِيهمَا نَحْو: "وَأَنَّهُمْ ظنُّوا كَمَا ظننتم أَن لن يبْعَث الله أحدا"(٦)، أَو كَون ثَانِيهمَا جَوَابا للْأولِ، إِمَّا جوابية الشَّرْط نَحْو:

---

١ توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٦٣١/٢. وانظر: التذييل والتكميل لأبي حيان ٦٥/٧.

والبيت من الطويل، قائله جزء بن ضرار أخو الشماخ، من قصيدة أولها هذا البيت، في: ديوان الحماسة لأبي تمام ص٦٥، والرواية فيه (حديث) بدلا من (كتاب).

٢ التذييل والتكميل لأبي حيان ٦٦/٧.

٣ انظر: المفصل للزمخشري ص٤٠.

٤ الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١٧٠/١ تحقيق د. موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق.

٥ من الأشياء التي تحتاج إلى رابط.

٦ الجن ٧.

"آتوني أفرغ عليه قطرا" (١)، أَو جوابية السُّؤَال نَحْو: "يستفتونك قل الله يفتيكم فِي الْكَلَالَة" (٢)، أَو نَحْو ذَلِك من أوجه الارتباط...". (٣)

وبناء على اشتراط هذا الارتباط يخرج من باب التنازع . على الراجح . (٤) قول امرئ القيس:

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفانِي ولم أطْلُبْ قليلٌ مِنَ المَالِ (٥)

قال سيبويه:

"...فإنَّما رفعَ؛ لأنَّه لم يَجعل القليلَ مطلوبًا، وإنَّما كانَ المطلوبُ عنده المُلْكَ، وجعل القليل كافيًا، ولو لم يرد ونصبَ فَسَدَ المعنى". (٦)

ووجه فساد المعنى اخْتِلَاف مطلوبي العاملين؛ فَإِن (كفاني) طَالب لـ (قليل) و (أطلب) طَالب للْملك محذوفا للدليل، وَلَيْسَ طَالبا لـ (قليل)؛ لِئَلَّا يلْزم فَسَاد الْمَعْنى؛ وَذَلِكَ لِأَن التَّنَازُع يُوجب تَقْدِير قَوْله: (وَلم أطلب) مَعْطُوفًا على (كفاني)، وَحِينَئِذٍ يلْزم كَونه مثبتا؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ دَاخل فِي حيِّز الامْتِنَاع الْمَفْهُوم من (لَوْ)، وَإِذا امْتنع النَّفْي جَاءَ الْإِثْبَات، فَيكون قد أثبت طلبه للقليل بعد مَا نَفَاهُ بقوله: (وَلَو أَن ما أسعى لأدنى معيشة...). (٧)

ومن هنا يتضح ضعف حمل الواو في قوله: (ولم أطلب) على الحال، أو على الاستئناف، ويتقوى حملها على العطف.

---

١ الكهف ٩٦.
٢ النساء ١٧٦.
٣ مغني اللبيب ص٦٦٠.
٤ سيأتي بعد قليل مذهب أبي علي الفارسي والكوفيين في تجويز أن يكون البيت من التنازع على إعمال الأول، وتوجيه ابن الحاجب لذلك على أن الواو في قوله: (ولم أطلب) حالية.
٥ من الطويل، في ديوانه ص٣٩.
٦ الكتاب ١/٧٩. وانظر: المقتضب للمبرد ٤/٧٦.
٧ انظر: مغني اللبيب لابن هشام ٦٦٠، ٦٦١.

أما الاستئناف؛ فلأن تقديره يزيل الارتباط الذي ذكرناه آنفا، وأما الحال فقد أجازه ـ على ضعف ـ ابنُ الحاجب([1])، وَوَجَّهَ بِهِ قَولَ الْفَارِسِي ([2]) والكوفيين:([3]) إن الْبَيْت من التَّنَازُع على إعمال الأول.

ووجه دخول البيت في باب التنازع على اعتبار الواو حالية أن المعنى حينئذ: لو كنت ساعيا لأدنى معيشة دنيئة لكفاني القليل غيرَ طالب له؛ فيكون الفعلان موجهين إلى (القليل) بهذا الاعتبار وبهذا التقدير، فصح أن يكون من هذا الباب، ويكون قد أعمل الأول.

قال ابن الحاجب مضعفا هذا التوجيه:

" ... إذ استعمال واو العطف أكثر، وأيضا فإنه قد فهم من سياق كلام الشاعر أنه لم يقصد إلا نفي طلب الملك في سياق (لو)؛ لقوله :

ولكنما أسعى لمجد مؤثل ..... ([4])

وكأنه تفسير للمفعول الذي حذفه في قوله: (ولم أطلب) ... ". ([5])

وقال ابن هشام:

" وَفِيه نظر؛ لِأَن الْمَعْنى حِينَئِذٍ: لَو ثَبت أَنِّي أسعى لأدنى معيشة لكفاني الْقَلِيل فِي حَالَة أَنِّي غير طَالب لَهُ، فَيكون انْتِفَاء كِفَايَة الْقَلِيل الْمقيدَة بِعَدَمِ طلبه مَوْقُوفا على طلبه لَهُ فَيتَوَقَّف عدم الشَّيْء على وجوده ".([6])

ونظير بيت امرئ القيس قول الشاعر:

---

١ انظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/١٧٠، ١٧١.
٢ الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي ص٦٧ تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، ط. أولى ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.
٣ الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ١/٧١.
٤ ديوان امرئ القيس ص ٣٩.
٥ الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/١٧٠، ١٧١.
٦ مغني اللبيب لابن هشام ٦٦١.

عِدِينَا بالتواصلِ منكِ إنَّا نحبُّ ـ ولو مطلتِ ـ الواعدينا. ([1])

قال أبو حيان:

" لأن (مطلتِ) لا يطلب (الواعدينا)، إنما يطلبه (نحبُّ)، وإنما أراد: نحب الواعدينا ولو مطلتِنَا؛ فلم يتوجه الثاني لما توجه الأول ". ([2])

ومن الآيات القرآنية التي خرجت من باب التنازع لأجل قاعدة الارتباط المذكورة:

١. قوله تعالى: " فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ". ([3])

فقد ذهب الزمخشري إلى أن فاعل (تَبَيَّنَ) مضمر تقديره: فلما تبين له أن اللَّه على كل شيء قدير قالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، فحذف الأول لدلالة الثاني عليه، كما في قولهم: ضربني وضربتُ زيدًا.([4])

قال أبو حيان:

" فَجَعَلَ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الْإِعْمَالِ، وَهَذَا لَيْسَ مِنْ بَابِ الْإِعْمَالِ؛ لِأَنَّهُمْ نَصُّوا عَلَى أَنَّ الْعَامِلَيْنِ فِي هَذَا الْبَابِ لَا بُدَّ أَنْ يَشْتَرِكَا، ...فَإِذَا كَانَ عَلَى مَا نَصُّوا فَلَيْسَ العامل الثاني مشتركا بَيْنَهُ وَبَيْنَ (تَبَيَّنَ) ـ الَّذِي هُوَ الْعَامِلُ الْأَوَّلُ ـ بِحَرْفِ عَطْفٍ، وَلَا بِغَيْرِهِ، وَلَا هُوَ مَعْمُولٌ لـ (تَبَيَّنَ)، بَلْ هُوَ مَعْمُولٌ لـ (قَالَ)، وَ (قَالَ) جَوَابُ (لَمَّا) ... ".([5])

---

١ من الوافر، قاله عبد الله بن قيس الرقيات، في ديوانه ص١٣٧، تحقيق د. محمد يوسف نجم، بيروت ١٩٥٨م.

٢ التذييل والتكميل لأبي حيان ١٢٢/٧.

٣ البقرة ٢٥٩.

٤ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري ٣٠٨/١،دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ.

٥ البحر المحيط لأبي حيان ٦٤٠/٢.

وعلى هذا ففَاعل (تَبَيَّنَ) ضمير مستتر، إمَّا للمصدر، أَي: فَلَمَّا تبين لَهُ تَبَيُّنٌ، أو لشَيْء دلّ عَلَيْهِ الْكَلَام، أَي: فَلَمَّا تبين لَهُ الْأَمرُ، أَو مَا أشكل عَلَيْهِ، وَنَظِيره: إِذا كَانَ غَدا فأْتِنِي،ي أَي: إِذا كَانَ هُوَ، أَي: مَا نَحن عَلَيْهِ من سَلامَة. ([1])

٢. قوله تعالى: " هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَاب ". ([2])

فالباء متعلقة بـ (امنن)؛ لأن المعنى: أعط من سعة، ولا يليق به الإمساك.([3])

والله أعلم.

١ انظر: مغني اللبيب لابن هشام ٦٦٢/١.
٢ سورة ص، آية رقم ٣٩.
٣ انظر: التذييل والتكميل لأبي حيان ١٢٢/٧، البحر ١٥٨/٩، التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١١٠١/٢.

سابعا: تعدد مفعولي (جعل)

(جعل) من أخوات (ظن) التي تفيد التحويل أو التصيير. ([1])
والأصل في (ظن) وأخواتها أنها تنصب مفعولين، ومثاله في (جعل) قوله تعالى : "وَقَدِمْنَا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباءً منثورا". ([2])
مَنْثُورا: صِفَةٌ لـ (هَبَاء)، شَبَّهَهُ بِالْهَبَاءِ؛ لِقِلَّتِهِ، وَأَنَّهُ لَا يُنْتَفَعُ بِهِ، ثُمَّ وَصَفَهُ بِـ (مَنْثُورا)؛ لِأَنَّ الْهَبَاءَ تَرَاهُ مُنْتَظِمًا مَعَ الضَّوْءِ، فَإِذَا حَرَّكَتْهُ الرِّيحُ رَأَيْتَهُ قَدْ تَنَاثَرَ وَذَهَب. ([3])
وجوَّز الزَّمَخْشَرِيُّ أَن يكون (مَنْثُورا) مَفْعُولًا ثَالِثًا لـ (جعل)، قال:
"... أو مفعول ثالث لـ (جعلناه)، أي: فجعلناه جامعا لحقارة الهباء والتناثر،

---

١ تنقسم (ظن) وأخواتها إلى: أفعال قلوب، وأفعال تحويل أو تصيير .
وَشَاهد أَفعَال الْقُلُوب قَوْله تَعَالَى: "وَإِنِّي لأظنك يَا فِرْعَوْن مثبورا"، "فَإِن علمتموهن مؤمنات"، " ... تَجِدُوهُ عِنْد الله هُوَ خيرًا"، "لَا تحسبوه شرا لكم"، "وَجعلُوا الْمَلَائِكَة الَّذين هم عباد الرَّحْمَن إِنَاثًا"، أَي: اعتقدوهم، وَقَول الشَّاعِر:
قد كنت أحجو أَبَا عَمْرو أَخَا ثِقَةٍ حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْمًا مُلِمَّاتُ
وَقَول الآخر:
زَعَمَتْنِي شَيخًا وَلستُ بِشَيْخٍ .....
وَقَالَ:
دُرِيتَ الوفيَّ الْعَهْد يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ فَإِنَّ اغتباطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ
قَالَ الله تَعَالَى : "وَلَا أدراكم بِهِ"، وَإِنَّمَا تعدت الى الْكَاف وَالْمِيم بِوَاسِطَة همزَة النَّقْل.
وَقَوله:
فَقلتُ: أَجِرْنِي أَبَا خَالِد وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرَءًا هَالكا
أَي : اعتقدني، وَقَوله:
تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفسِ قهرَ عَدُوِّهَا .....
وَشَاهد أَفعَال التصيير قَوْله تَعَالَى : "فجعلناه هباءً منثورا" ، "وَاتخذ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلا" ، "...لَو يردونكم من بعد إِيمَانكُمْ كفَّارًا حسدا"، "وَتَركنَا بَعضَهم يَوْمئِذٍ يموج فِي بعض" .
انظر: شرح شذور الذهب لابن هشام ١/٤٦٣ - ٤٧٠.
٢ الفرقان ٢٣.
٣ انظر: البحر المحيط ٨/٩٨، الدر المصون ٨/٤٧٥.

كقوله: "كُونُوا قِرَدَةً خاسِئِينَ"، ([1]) أى جامعين للمسخ والخسء...". ([2])
وقال البيضاوي:
" أو مفعول ثالث؛ من حيث إنه كالخبر بعد الخبر، كقوله تعالى: "كُونُوا قِرَدَةً خاسِئِينَ". ([3])
ومثله أيضا ما ذهب إليه مكي في قوله تعالى: "... وَمَن يُرِدْ أن يُضِلَّه يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا"([4])
من جواز أن يكون (حرجا) مفعولا ثالثا.([5])
وهذا رأي ضعيف مخالف لما استقر عليه النحاة؛ لذا فإنني أذهب إلى منع تعدد مفعولي (جعل) وغيرها مما ينصب مفعولين.
وما ذهبت إليه من جواز التعدد في غير هذا الموضع، مثل الخبر والحال، وغيرهما مما هو مبسوط في موضعه، مُحْتَكَمٌ إلى جمع غفير من النحاة، أجازوه بالأدلة والشواهد.
بالإضافة إلى أن الخبر والحال وغيرهما أمور غير مقيدة بعدد، بخلاف (ظن) وأخواتها؛ فهي مقيدة بنصب مفعولين، و(أعلم وأرى)؛ فهي مقيدة بنصب ثلاثة مفاعيل، ولم يقل أحد بجعل المفعولين ثلاثة، ولا بجعل الثلاثة أربعة.
كذلك لم يرد في أقوال النحاة والمفسرين مصطلح (مفعول بعد مفعول) ـ فيما بحثت ـ إلا عند الشهاب في حاشيته على البيضاوي، قال:
" قوله: (أو مفعول ثالث) يعني هو مفعول بعد مفعول، كالخبر بعد الخبر؛ لأنَّ (جعل) لا يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، كما أشار إليه بقوله: (من حيث إنه)... إلخ،

---

١ البقرة ٦٥، الأعراف ١٦٦.
٢ الكشاف للزمخشري ٣/٢٧٤.
٣ البقرة ٦٥، الأعراف ١٦٦. وانظر: تفسير البيضاوي ٤/١٢٢ تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط. أولى ١٤١٨ هـ.
٤ الأنعام ١٢٥
٥ مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ١/٢٦٨، ٢٦٩ تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت،
الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ. وانظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١/٥٣٧.

وهذا جواب عما اعترض به على الزمخشري بجعله كـ (حلو حامض)، وهو ضعيف كما تقدم؛ ولذا أَخَّرَه ".([1])
في حين ورد مصطلح (خبر بعد خبر) و (حال بعد حال) عندهم كثيرا.([2])
وبالاحتكام إلى المعنى في الآية المذكورة يتبين لنا صحة القول بجعل (منثورا) نعتا لـ (هباء)؛ إذ المعنى ـ كما قرره غير واحد ـ أن الهباء يكون منتظما مع الضوء، فإذا حركته الريح تناثر وذهب. ([3])

والله أعلم.

١حاشية الشهاب على البيضاوي ٤١٨/٦، دار صادر، بيروت.
٢ انظر تفصيل القول في ذلك في قضيتي: تعدد الخبر، وتعدد الحال.
٣انظر: البحر المحيط ٩٨/٨، الدر المصون ٤٧٥/٨.

ثامنا: تعدد النعت والمنعوت

يتجلى الربط بينن الصناعة النحوية والمعنى في هذا الباب أكثر من غيره؛ فقد ذكروا (١) أنه إذا تعددت النعوت: فإن اتحد معنى النعت استُغني بالتثنية والجمع عن تفريقه، نحو: جاءني رجلان فاضلان، ورجال فضلاء، وإن اختلف وجب التفريق فيها بالعطف بالواو، كقوله:

بكيت وما بكا رجل حزين على ربَعْيَنْ مسلوبٍ وبَالِ (٢)

وقولك: مررت برجالٍ شاعرٍ، وكاتبٍ، وفقيه.

وإذا تعددت النعوت، واتحد لفظ النعت، فإن اتحد معنى العامل وعمله جاز الإتباع مطلقا، كـ:جاء زيد وأتى عمرو الظريفان، وهذا زيد وذاك عمرو العاقلان، ورأيت زيدا وأبصرت خالدا الشاعِرَيْنِ.

قال ابن هشام:

"وخص بعضهم جواز الإتباع بكون المتبوعين فاعِلَيْ فعلين، أو خَبَرَيْ مبتدأين".(٣)

وهو بذلك يعني سيبويه في قوله:

"وتقول: هذا رجلٌ وامرأتُه منطلقان، وهذا عبد الله وذاك أخوك الصالحان؛ لأنهما ارتفعا من وجهٍ واحد، وهما اسمان بُنيا على مبتدأين، وانطلق عبد الله ومضى أخوك الصالحان؛ لأنهما ارتفعا بفعلين، وذهب أخوك وقَدِم عمرو الرجلان الحليمان".(٤)

---

١ انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣١٦ . ٣١٩، التذييل والتكميل ١٢/٢٧٦ . ٢٩١، تمهيد القواعد ٧/٣٣٤٣ . ٣٣٥٦، أوضح المسالك ٣/٢٨١ . ٢٨٦.

٢ من الوافر، لابن ميادة، في: شعر ابن ميادة ص ٢١٤، جمع وتحقيق د. حنا جميل حداد، مراجعة وإشراف قدري الحكيم، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٢م.
وهو من شواهد: الكتاب ١/٤٣١، التذييل والتكميل ١٢/٢٧٦، تمهيد القواعد ٧/٣٣٥٠.

٣ أوضح المسالك ٣/٢٨٢.

٤ الكتاب ٢/٦٠.

فإنه تكلم بالنص على ذلك فأوهم الاختصاص، والظاهر تعميم الحكم؛ إذ لا فرق في القياس بين قولك: ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان، وقولك: أحببت زيدًا ووددت عمرًا العاقِلَيْنِ، وقولك: مررت بزيد ومررت بعمرو العاقِلَيْنِ، فإذا جاز الأول جاز هذا". (١)

وجزم به ابن مالك في النظم فقال:

ونعتَ معمولَيْ وَحِيدَيْ مَعْنَى وعملٍ أَتْبِعْ بغير استِثْنَا. (٢)

وإن اختلفا في المعنى والعمل كـ: جاء زيدٌ ورأيت عمرًا الفاضِلَيْنِ، أو اختلف المعنى فقط كـ: جاء زيد ومضى عمرو الكاتبان، أو العمل فقط كـ: هذا مؤلمُ زيدٍ وموجعٌ عمرًا الشاعران، وجب القطع عن المتبوع، إما بالرفع على إضمار مبتدأ، أو بالنصب على إضمار فعل.

وإذا تكررت النعوت لواحد، فإن تعين مسماه بدونها جاز إتباعها، وقطعها، والجمع بينهما بشرط تقديم المتبع، وذلك نحو:

لا يَبْعَدنْ قومي الذين هُمُ سُمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزُرِ
النازلون بكلِّ مُعْتَرَك والطيبون مَعاقد الأُزُرِ (٣)

يجوز فيه رفع (النازلون) و (الطيبون) على الإتباع لـ (قومي)، أو على القطع بإضمار (هم)، ونصبهما بإضمار (أمدح) أو (أذكر)، ورفع الأول على الإتباع، ونصب الثاني على القطع، وعكسه على القطع فيهما.

---

١ انظر: تمهيد القواعد لناظر الجيش ٣٣٤٥،٣٣٤٤، التصريح ١٢١/٢.

٢ الألفية ص٤٠.

٣ من الكامل، للخِرْنِق بنت بدر بن هفان بن مالك، من بني ضبيعة، البكرية العدنانية، شاعرة جاهلية، أخت طرفة بن العبد من أمه، ترثي زوجها بشر بن عمرو بن مرثد، ومن قتل معه من بنيه وقومه في يوم القلاب (اسم جبل بديار بني أسد)، (ت نحو ٥٠ ق. هـ)، ترجمتها في: الأعلام للزركلي ٣٠٣/٢، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشرة ٢٠٠٢م.
ديوانها ص٢٩، تحقيق د. حسين نصار، ط. دار الكتب ١٩٦٩م.
والبيتان من شواهد: الكتاب ٢٠٢/١، ٥٧/٢، ٦٤، شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٠٦٣/٢، التذييل والتكميل ٣٢/١١.

وإن لم يعرف إلا بمجموعها وجب إتباعها كلها؛ لتنزيلها منه منزلة الشيء الواحد، وذلك كقولك: مررت بزيدٍ التاجرِ الفقيهِ الكاتبِ، إذا كان هذا الموصوف يشاركه في اسمه ثلاثة: أحدهم تاجر كاتب، والآخر تاجر فقيه، والآخر فقيه كاتب.

وإن تعين ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض الأوجه الثلاثة: الإتباع، والقطع إلى الرفع أو إلى النصب، والجمع بينهما بشرط تقديم المتبع.

وإن كان المنعوت نكرة تعين في الأول من نعوته الإتباع، وجاز في الباقي القطع، كقوله:

ويأوي إلى نسوة عطل وشعثًا مراضيعَ مثل السعالي.([1])

ونقف هنا مع القطع وقفة ربط بين الصناعة والمعنى؛ فحقيقته: أن يجعل النعت خبرا لمبتدأ، أو مفعولا لفعل ([2]).

فإن كان النعت المقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم وجب حذف المبتدأ والفعل، كقولهم: الحمد لله الحميدُ، بالرفع بإضمار (هو)، وقوله تعالى: "وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ" ([3])، بالنصب بإضمار (أذم).

وإن كان لغير ذلك جاز ذكرهما، تقول: مررت بزيد التاجر، بالأوجه الثلاثة، ولك أن تقول: (هو التاجر)، و(أعني التاجر).([4])

ووجوب حذف الرافع والناصب سببه أنهم لما قصدوا إنشاء المدح أو الذم أو الترحم جعلوا إضمار العامل أمارة على ذلك، كما فعلوا في النداء؛ إذ لو أظهروا

---

١ من المتقارب، لأمية بن أبي عائذ الهذلي، ديوان الهذليين، ترتيب وتعليق: محمَّد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٣٨٥هـ – ١٩٦٥م، والرواية فيه:
له نسوةٌ عاطلاتً الصدو رِ عوجٌ مراضيعُ مثلُ السعالي.
انظره في: الكتاب ٣٩٩/١، ٦٦/٢، المفصل ص٧٠، شرح التسهيل لابن مالك ٣١٨/٣، التذييل والتكميل ٢٨٦/١٢.

٢ أوضح المسالك ٢٨٦/٣.

٣ سورة المسد، آية رقم ٤.

٤ أوضح المسالك ٢٨٦/٣.

العامل، وقالوا: أدعو عبدَ الله، مثلا، لخفي معنى الإنشاء، وتُوُهِّمَ كونُه خبرًا مستأنفا.

وجواز حذفهما وذكرهما في غير المدح والذم والترحم كأنه على تقدير سؤال سائل يقول: من هو؟ أو: من تعني؟ (١).

كذلك من أوجه الربط بين الصناعة النحوية والمعنى ما أشار إليه ابن مالك من أن قطع النعت بالنصب يكون على إضمار فعل لائق؛ فبعض المواضع يليق به (أمدح)، نحو: شكرت لزيد، ورضيت عن عمرو المحسنَيْنِ، وبعضها يليق به (أذم)، نحو: أعرضت عن زيد، وغضبت على عمرو الخبيثَيْنِ، وبعضها يليق به (أرحم)، نحو: رثيت لزيد، وأسيت على عمرو المسكينَيْنِ، وبعضها يليق به (أعني)، وذلك إذا كان المذكور غير متعين، نحو أن تقول لذي أخوين وابنين: مررت بأخيك، والتَفَتُّ إلى ابنك الكبيرَيْنِ (٢).

كذلك لا يخفى ما في معنى القطع من تعلق بالصناعة النحوية؛ بما فيه من غرض بلاغي هو التشويق، وتوجيه الأذهان إلى النعت المقطوع؛ لخصوصية فيه تتطلب مزيدًا من تعلق الفكر به، وجذب الانتباه إليه.

قال سيبويه:

" باب ما ينتصب على التعظيم والمدح، وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول، وإن شئت قطعتَه فابتدأتَه، وذلك قولك: الحمد لله الحميد هو، والحمد للهِ أهلَ الحمد، والمُلك للهِ أهلَ المُلك، ولو ابتدأته فرفعتَه كان حسنا... زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا مَن تخاطب بأمرٍ جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمتَ، فجعله ثناء وتعظيما، ونصبه على الفعل، كأنه قال: (أَذْكُرُ) ... " (٣).

وفي باب (ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه):

---

١ انظر: التصريح ٢/١٢٦.

٢ انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣١٨، تمهيد القواعد لناظر الجيش ٣٣٤٥.

٣ الكتاب ٢/٦٢ . ٦٦.

تقول: أتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ، لم يرد أن يكرره ولا يعرفك شيئا تُنكره، ولكنه شتمه بذلك... " ([1]).

وقال الفراء:

" والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذم، فيرفعون إذا كان الاسم رفعا، وينصبون بعض المدح، فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدحٍ مجددٍ غير متبع لأول الكلام ... "(٢).

وأخيرا: مما يتعلق بالصناعة والمعنى هنا المقارنة بين النعت المقطوع بالرفع، والنعت المقطوع بالنصب؛ فإنني أشارك الدكتور السامرائي ([3]) الرأيَ في أن القطع إلى الرفع أثبت وأشهر؛ وذلك لأنه في النصب بتقدير جملة فعلية، نحو: أعني العظيمَ، أو أمدح الكريمَ، وفي الرفع بتقدير اسم، أي: هو العظيمُ، والاسم أثبت، وأقوى، وأدوم من الفعل (٤).

وعلى هذا فقولك: مررت بمحمدٍ العظيمِ . بالاتباع . قد يراد منه تمييزه من غيره الذي هو حقير، أو يراد مدحه بهذه الصفة.

وقولك: مررت بمحمدٍ العظيمَ . بالنصب . تريد تنبيه السامع على هذه الصفة، كما تعني أن محمدا مشهور بهذه الصفة، معلوم بها للمخاطب، يعلمه كلُّ أحد.

---

١ المرجع السابق ٢/٧٠.

٢ معاني القرآن للفراء ١/١٠٥.

وانظر: الكامل للمبرد ٢/٣٠، ٣١ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/٣٩٤ ـ ٤٠٥، معترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي ١/ ٢٦٨، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.أولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م.

٣ معاني النحو للدكتور فاضل صالح السامرائي ٣/١٩٩، دار الفكر، الأردن، ط. أولى،١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.

٤ كما في قوله تعالى: "وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ" هود ٦٩.

وانظر: علم المعاني د. بسيوني فيود ١٨٤ . ١٨٨، مؤسسة المختار، القاهرة، الطبعة الرابعة ١٤٣٦هـ. ٢٠١٥م.

وقولك: مررت بمحمدٍ العظيمُ . بالرفع . يدل على أن محمدًا معلومٌ اتصافُه بهذه الصفة، مشهورٌ بها، غير أن اتصافه بهذه الصفة، واستقرارها فيه، وتمكنها منه أكثر وأشد مما قبلها.

وفي النهاية نقول: إذا كان سبب القطع بلاغيًا – ولا بدَّ من قيام هذا السبب، على نحو ما تقدم – فمن البلاغة أيضًا ألا نلجأ إلى استخدام القطع مع من يجهله؛ فيحكم بالخطأ على الضبط الحادث بسببه (١).

والله أعلم.

١ انظر: النحو الوافي ٣/٤٩٢.

خاتمة

بفضل من الله تعالى توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١ـ تأكيد العلاقة بين الإعراب والمعنى الدلالي، وأن كلًّا منهما يؤثر في الآخر؛ فإن العرب ما كانت لتجزع من اللحن في الإعراب لو لم يكن مؤديا إلى فساد المعنى، وما كانت لتحرص ذلك الحرص على الإعراب لو لم يكن يعمل في إبراز المعنى وإظهاره.

٢ـ العلاقة بين الصناعة النحوية والمعنى أكثر من أن تحصى، وأعظم من أن تستقصى؛ فالصلات بينهما قوية، والوشائج محكمة، وتأثر كل منهما بصاحبه مما لا يستغنى عنه.

٣ـ فساد الإعراب مبني على فساد المعنى، وفساد المعنى مقتضٍ لفساد الإعراب؛ لهذا ضعفت قول من ذهب إلى نصب (شهداء) في قوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ"(١) على أنه حال مِنَ الضَّمِيرِ فِي (قَوَّامِينَ)؛ لأن فيه تخصيص القيام بِالْقِسْطِ إلى معنى الشهادة فقط([٢])، ورجحت نصبه على أنه خبر ثان لـ (كان).

٤. تآزر الصناعة النحوية والمعنى في كثير من قضايا التعدد.

٥. من مسائل هذا الباب ما وضعه النحويون للاختبار، ولا يوجد نظير تراكيبه في لسان العرب، مثل: تعدد المبتدإ في نحو: زيدٌ عمرٌو بكرٌ هندٌ ضاربتُه في داره من أجله.

---

١ المائدة ١٣٥.

٢ انظر: المحرر الوجيز ١٢٢/٢، البحر المحيط ٩٤/٤.

ومثل: تعدد الموصول في نحو: الَّذِي الَّتِي اللَّتَان أَبوهَا أَبوهُمَا أُخْتهَا أَخُوك أُخْته زيد.

فهذا ونحوه مما اقتضته صناعة النحو، والمعنى فيه ضعيف ركيك.

٦. من أبواب النحو ما لا يقبل التعدد مثل الفاعل؛ فالفاعل في نحو اختصم زيدٌ وعمرو هو المجموعُ؛ إذ هو المسند إليه، فلا تعدد إلا في أجزائه، لكن لما لم يقبل المجموع ـ من حيث هو مجموع ـ الإعرابَ جُعِلَ في أجزائه.([1])

٧. يشترط في جواز التعدد ألا يؤدي إلى فساد المعنى؛ فليس من التعدد في باب التنازع ـ على النحو السابق في ثنايا البحث ـ قول امرئ القيس:

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفانِي ولم أطْلُبْ قليلٌ مِنَ المَالِ.

٨ـ أثبتت الدراسة تفشي مصطلحات تدل على التعدد، مثل: خبر بعد خبر، وحال بعد حال، وصفة بعد صفة.

أما مصطلح (مفعول بعد مفعول) فلم يرد في أقوال النحاة والمفسرين ـ فيما بحثت ـ إلا عند الشهاب في حاشيته على البيضاوي؛ لذا ذهبت إلى منع تعدد مفعولي (جعل) وغيرها مما هو مقيد بنصب مفعولين.

٩ـ استبعدت الدراسة ما لا يتعدد إلا بالبدل، أو بالعطف؛ فإن ضابط التعدد لا يصدق عليه، مثل:

ـ تعدد المفعول له بالعطف في نحو قول الشاعر:

طربت، وما شوقًا إلى البيض أطرب ولا لعبًا مني أَذُو الشيب يلعب؟ ([2])

---

١ انظر: حاشية الصبان ٦١/٢، النحو الوافي ٩٤/٢.

٢ من الطويل، قاله الكميت بن زيد الأسدي من قصيدة يمدح بها آل النبي ﷺ.
شرح هاشميات الكميت بتفسير أبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي ص٤٣، تحقيق د. داود سلوم، د. نوري حمودي القيسي، عالم الكتب ـ مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط. ثانية ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

وقول الآخر:

فما جزعًا – ورب الناس – أبكي ولا حرصًا على الدنيا اعتراني [1]

. وتعدده بالبدل في قول أحد الباحثين:

"ما تأملت الكون إلا تجلت لي عظمة الله، وعجائب قدرته؛ فأطأطئ الرأس إخباتًا، خشوعًا، وتواضعًا".[2]

ـ تعدد ظرف الزمان، بجعل الثاني بدلا من الأول، نحو: انتظرتك يومَ الخميس ساعةً.

. تعدد المستغاث به بالعطف في نحو قولنا: يا لَلحكامِ ولِلأغنياءِ للفقراء.

. تعدد المستثنى بالعطف في نحو قولنا: قام القوم إلا زيدا وعمرا.

توصيتان:

١ـ هذا الموضوع طويل الذيل عميق السيل، موارده كثيرة، وفوائده غزيرة؛ لذا أوصي بقيام مجموعة من الباحثين بإكمال هذه الفكرة وتطبيقها على الظواهر النحوية الأخرى، مثل:

التقديم والتأخير، والحذف والذكر، والزيادة، والفصل، والمتعلقات ... إلخ، يجمعون كلام النحاة في ذلك من بطون كتب التفسير، وأعاريب القرآن، ومعانيه، ثم يفهرسونها فهرسة جيدة تضم الشبيه للشبيه، والنظير إلى النظير، ثم يخرجون دقائقها وأسرارها من ناحية الصناعة النحوية والمعنى.

٢ـ أشاركُ الباحثين في هذا الموضوع الرأيَ في إعادة دراسة النحو العربي على نهج صلته الوثيقة بالمعنى؛ فإن الركود الذي تعاني منه الدراسات النحوية الآن .

---

١ من الوافر، نسبه أبو حيان لجحدر، في: التذييل والتكميل ٢٤٦/٧، وهو بلا نسبة في الهمع ١٣٥/٢.

٢ النحو الوافي ٢٤١/٢ (حاشية رقم ٣).

على الرغم مما تقذف به أفواه المطابع من مئات الكتب . يحتاج إلى فتح نافذة في جداره الأصم؛ وذلك بالرجوع إلى منهج علمائنا القدامى في الدرس النحوي، الذي كان يُعْنَى بالمعنى قبل التقعيد؛ فدراسة النَّحْو على أساس المعنى ضرورة ملحَّة، تكسب الموضوع جدَّةً وطرافةً، وتزيد المسألة عمقا ونضوجا، وتكسب العقل قوَّةً ولياقةً، وتضفي على المقام مرونةً ولطافة.

والله أعلم بالصواب، وهو الهادي إلى سواء السبيل
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فهرس المصادر والمراجع

ـ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للدمياطي، تحقيق أنس مهرة، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.
ـ أثر اختلاف الإعراب في توجيه المعنى في كتب معاني القرآن وإعرابه، هدى صالح محمد آل محسن الربيعي، رسالة دكتوراه، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.
. أسرار العربية للأنباري، تحقيق بركات يوسف هبود، دار الأرقم بيروت، ط. أولى ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.
. الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
ـ إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي للعكبري، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار، مصر، ط. أولى ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.
. الأعلام للزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشرة ٢٠٠٢م.
. ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية.
ـ الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، المكتبة العصرية ط. أولى ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م،
. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر.
. الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، ط. أولى ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.
. الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق د. موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق.
ـ البحر المحيط لأبي حيان، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت ١٤٢٠ هـ .
ـ التبيان في إعراب القرآن للعكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، ط. عيسى البابي الحلبي.
ـ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ط. أولى ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

ـ التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، دار الكتب العلمية، ط. أولى ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.
ـ تفسير البيضاوي المسمى: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط. أولى ١٤١٨ هـ.
. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تحقيق د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، مصر، ط. أولى ٢٠٠٧م.
ـ التوحيد لابن خزيمة، تحقيق عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، مكتبة الرشد، السعودية، الطبعة الخامسة ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.
ـ توجيه اللمع لابن الخباز، تحقيق د. فايز زكي دياب، دار السلام، مصر، ط. ثانية ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط. أولى ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٨م.
. حاشية الشهاب على البيضاوي، دار صادر، بيروت.
ـ حاشية الصبان على الأشموني، دار الكتب العلمية، ط. أولى ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.
ـ الحجة للقراء السبع لأبي علي الفارسي، الجزء الرابع، تحقيق بدر الدين قهوجي، بشير حويجابي، دار المأمون للتراث، ط. أولى ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م، الجزء السادس، ط. أولى ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.
ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. رابعة ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.
. الخصائص لابن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.
ـ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
ـ دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة.
ـ دلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

ـ ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الرابعة.
ـ ديوان الحماسة، تحقيق أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، ط. أولى ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.
ـ ديوان حُميد بن ثور الهلالي، صنعة الأستاذ عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية، ١٩٥١م.
. ديوان الخِرْنِق، تحقيق د. حسين نصار، ط. دار الكتب ١٩٦٩م.
. ديوان رؤبة، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت ط. ثانية ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.
. ديوان طرفة بن العبد، تحقيق درية الخطيب، لطفي الصقال، المؤسسة العربية، بيروت ط. ثانية ٢٠٠٠م.
ـ ديوان عبد الله بن قيس الرقيات، تحقيق د. محمد يوسف نجم، بيروت ١٩٥٨م.
. ديوان علي بن أبي طالب، جمع وترتيب عبد العزيز الكرم، ط. أولى ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.
ـ ديوان عمرو بن كلثوم، جمعه وحققه وشرحه د. إميل يعقوب، دار الكتاب العربي بيروت ط. أولى ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.
. ديوان عنترة، المكتب الإسلامي، بيروت ط. ثانية.
ـ ديوان مجنون ليلى، دراسة وتعليق يسري عبد الغني، دار الكتب العلمية ط. أولى ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.
. ديوان الهذليين، ترتيب وتعليق: محمَّد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٣٨٥هـ – ١٩٦٥م.
ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.
ـ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية
ط. أولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

ـ شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، تحقيق د. محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر، القاهرة ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م.
. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية ط. أولى ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨م.
ـ شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر.
ـ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، دار الكتب العلمية ط. أولى ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.
ـ شرح السنة للبغوي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
ـ شرح شذور الذهب لابن هشام، تحقيق عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا.
ـ شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، مصر، الطبعة الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ.
. شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، ط. أولى، جامعة أم القرى.
. شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. أولى ٢٠٠٨م.
ـ شعر ابن ميادة، جمع وتحقيق د. حنا جميل حداد، مراجعة وإشراف: قدري الحكيم، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٢م.
. الشعر والشعراء لابن قتيبة، دار الحديث، القاهرة ١٤٢٣هـ.
. ضياء السالك إلى أوضح المسالك للشيخ محمد عبد العزيز النجار ٢٢٣/١، مؤسسة الرسالة ط. أولى ١٤٢٢هـ. ٢٠٠١م.
. العقد الفريد لابن عبد ربه، دار الكتب العلمية ط. أولى ١٤٠٤هـ.
ـ علم المعاني د. بسيوني فيود، مؤسسة المختار، القاهرة، الطبعة الرابعة ١٤٣٦هـ. ٢٠١٥م.
الكامل في اللغة والأدب للمبرد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م.

ـ كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٧ هـ.
. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، ط. أولى ١٤٢٢ هـ.
ـ المستدرك على الصحيحين للحاكم، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. أولى ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.
ـ المستقصى في أمثال العرب للزمخشري، دار الكتب العلمية ط. ثانية ١٩٨٧م.
. مسند أحمد، تحقيق شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرين، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة ط. أولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.
ـ مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت،
الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.
ـ معاني القرآن للأخفش، تحقيق د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي ١٤١١هـ. ١٩٩١م.
ـ معاني القرآن للفراء، تحقيق أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، ط.أولى.
ـ معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨.
ـ معاني النحو للدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، الأردن، ط. أولى، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.
ـ معترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.أولى ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تحقيق د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط. سادسة، ١٩٨٥م.

ـ المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، تحقيق د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت ط. أولى ١٩٩٣م.
ـ المقتضب للمبرد، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
. المقرب ومعه مثل المقرب لابن عصفور، دار الكتب العلمية ط. أولى ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.
. منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، بهامش شرح ابن عقيل.
. الموجز في النحو العربي د. أحمد الزين علي العزازي، د. شكري السيد أحمد دياب، ط. أولى ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.
. النحو المصفى د. محمد عيد، مكتبة الشباب.
. النحو الوافي لعباس حسن، دار المعارف، مصر، الطبعة الخامسة عشرة.
ـ النحو والدلالة: مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، د. محمد حماسة عبد اللطيف.
ـ النشر في القراءات العشر لابن الجزري، تحقيق علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى.
. همع الهوامع للسيوطي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.